العمران العربي

اتحاد الغرف العربية
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 252 January - February 2023

العدد 252 - كانون الثاني - شباط (يناير - فبراير) 2023

آفاق الاقتصاد العالمي والعربي 2023..
التساؤلات الصعبة في ظل الركود التضخمي؟!

- "منتدى بيروت الاقتصادي 2022" يناقش "التجارب العربية في الإصلاح الاقتصادي وصولا إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي"
- لقاءات بارزة لرئيس اتحاد الغرف العربية في زيارته إلى بيروت
- الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية تقيّم أداء الاقتصاد البلجيكي في الأشهر الأولى 2022.. والتوقعات المستقبلية
- اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع السنوي العاشر للجهاز العربي للاعتماد

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البربر رئيس اتحاد
عام أصحاب
العمل السوداني

محمد ابو الهدى اللحام
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

أحمد باب ولد أعلي
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

البلدان العربية.. مواجهة الأخطار الاقتصادية بالابتكار

حقق العالم العربي خلال العقود القليلة الماضية تقدما هائلا، ولعب دورا قياديا حقيقيا على مستوى العالم. ولكن على الرغم من النجاحات، تشهد المنطقة –على غرار مناطق كثيرة حول العالم– تحديات هائلة في الوقت الذي نواجه فيه أزمات عديدة. وأود هنا التركيز على إحدى القضايا الإقليمية الأكثر إلحاحا، وهي كيفية تعزيز صلابة الموارد العامة لحماية شعوبنا واقتصاداتنا ومناخنا.

على المستوى العالمي، لا يزال النمو العالمي ضعيفا، لكنه ربما يشهد نقطة تحول في الوقت الحالي. فبعدما ارتفع النمو 3.4 في المئة العام الماضي، نراه يتراجع حاليا إلى 2.9 في المئة خلال 2023، ليسجل تحسنا طفيفا في 2024، حيث يصل إلى 3.1 في المئة.

هذه المؤشرات أوردها صندوق النقد الدولي، وهي وإن كانت أقل قتامة مقارنة بتشرين الأول (أكتوبر)، فإنها لا تزال تشير إلى تراجع النمو، كما تظل مكافحة التضخم من الأولويات في 2023.

وعلى الجانب الإيجابي، من المرتقب أن يشهد العالم حاليا تراجع التضخم من 8.8 في المئة 2022 إلى 6.6 في المئة هذا العام، و4.3 في المئة 2024. وإن كان سيظل متجاوزا مستويات ما قبل الجائحة في معظم الدول. ومن العوامل المساعدة إعادة فتح الصين، وصلابة أسواق العمل، والإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وبينما تبدو الصورة واعدة، لا تزال التطورات السلبية هي الكفة الراجحة في ميزان المخاطر. فمن الممكن تعطل مسيرة التعافي في الصين. وقد يظل التضخم متجاوزا للتوقعات، ما سيقتضي مزيدا من التشديد النقدي الذي قد يؤدي إلى عمليات إعادة تسعير مفاجئة في الأسواق المالية. وربما تتصاعد الحرب الروسية في أوكرانيا مخلفة اقتصادا عالميا أكثر تفككا.

ومع تباطؤ الاقتصاد العالمي، يتوقع تراجع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضا من 5.4 في المئة 2022 إلى 3.2 في المئة هذا العام، قبل أن يرتفع إلى 3.5 في المئة 2024. وفي الدول المصدرة للنفط، قد يؤدي تخفيض الإنتاج وفق اتفاقية "أوبك+"، إلى تراجع إيرادات النفط الكلية.

وستتواصل التحديات في الدول المستوردة للنفط. حيث يمثل الدين العام مصدر قلق كبير، حيث تواجه عدة اقتصادات في المنطقة ارتفاعا في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، التي تقارب 90 في المائة في بعض الاقتصادات.

وللعام الرابع على التوالي، من المتوقع أن يتجاوز التضخم في المنطقة 10 في المئة. وهو ما يزيد على المتوسط العالمي. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات منخفضة الدخل في المنطقة، يعكس ذلك التداعيات الممتدة لارتفاع أسعار الغذاء، وانخفاض أسعار الصرف في بعض الحالات. وحسب التوقعات، سيتراجع التضخم تدريجيا مع استقرار أسعار السلع الأولية وتحقق الأثر المرجو من تشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. ونتوقع استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في احتواء التضخم.

هناك عدة مخاطر تستدعي القلق في المنطقة أيضا. فالحرب الروسية في أوكرانيا والكوارث المناخية قد تؤديان إلى تفاقم عجز الغذاء في الدول الأكثر عرضة للمخاطر. ويضاف إلى ذلك الارتفاع المزمن في معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب، ما يضعنا أمام خطر هائل يهدد الاستقرار الاجتماعي.

لكن وسط كل ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة تشديد الأوضاع المالية العالمية أو المحلية، إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، بل نقص التمويل في بعض الحالات. ومن شأن تأخر الإصلاحات المحلية الملحة أن يفرض عبئا على الآفاق الإقليمية والموارد الحكومية، حيث أنّ تطور المجتمعات وبناء الحضارات قائم بالأساس على قطاع الابتكار الفاعل والمتنوع، وأنه لا سبيل إلى تحقيق قفزات تنموية واقتصادية وصناعية شاملة ذات أثر واضح ومستدام دون توفير البنية والبيئة المواتية لذلك.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

آفاق الاقتصاد العالمي والعربي 2023.. التساؤلات الصعبة في ظل الركود التضخمي؟!

9

لقاءات بارزة لرئيس اتحاد الغرف العربية في زيارته إلى بيروت

24

"منتدى بيروت الاقتصادي 2022" يناقش "التجارب العربية في الإصلاح الاقتصادي وصولا إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي"

30

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع السنوي العاشر للجهاز العربي للاعتماد

36

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

آفاق الاقتصاد العالمي والعربي 2023.. التساؤلات الصعبة في ظل الركود التضخمي؟! 9

منتديات

- لقاءات بارزة لرئيس اتحاد الغرف العربية في زيارته إلى بيروت 24
- "منتدى بيروت الاقتصادي 2022" يناقش "التجارب العربية في الإصلاح الاقتصادي وصولا إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي"" 30

اجتماعات

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع السنوي العاشر للجهاز العربي للاعتماد 36

غرف مشتركة

- الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية تقيّم أداء الاقتصاد البلجيكي 39

أخبار 45

العدد 252 - كانون الثاني - شباط (يناير - فبراير) 2023
Issue No. 252 January - February 2023

الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية تقيّم أداء الاقتصاد البلجيكي في الأشهر الأولى 2022.. والتوقعات المستقبلية

39

AACC Holds its Annual Meeting of the General Assembly & Board of Directors

59

JOINT CHAMBER

AAACC HOLDS ITS ANNUAL MEETING OF THE GENERAL ASSEMBLY & BOARD OF DIRECTORS

59

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.
fnb.com.lb

spitt.

آفاق الاقتصاد العالمي والعربي 2023

التساؤلات الصعبة في ظل الركود التضخمي

إعداد: مي دمشقية سرحال
مديرة البحوث الاقتصادية

يطرح التقرير الجديد لآفاق الاقتصاد العالمي أسئلة محورية حول الاتجاهات التي ينبغي مراقبتها في العام 2023، في ظل تولد أزمات جديدة ومختلفة عن السابق، لا سيما بسبب الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار الغذاء والسلع. ويتناول تأثير التحولات على الاقتصادات العربية التي تمضي في مسارات مختلفة ومتباعدة سواء بالنسبة للتنمية القطاعية أم بالنسبة للتحول الرقمي، كما يتناول تأثير تغير المناخ على المنطقة العربية التي ستكون من أكثر مناطق العالم معاناة.

بصورة عامة، سيستمر المستثمرون في تنويع استثماراتهم بعيدا عن الصين لتجنب الاضطرابات المحتملة في سلسلة التوريد بسبب استمرار تفشي جائحة كوفيد-19 ومتحوراتها أو لنقص الموظفين والإمدادات. وستظهر صناعات جديدة تولد فرص عمل وقيمة مضافة. فالتنقل الإلكتروني يسير في مسار سريع جدا، كما يدخل الهيدروجين المجال الأوسع لتوليد الطاقة المتجددة.

وسيستفيد عدد من الدول العربية، لا سيما منها الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن دورة الإصلاح القوية التي جرت في معظمها، لتحقق زخما اقتصاديا واستثماريا مهما في العام 2023.

أولا – الاقتصاد العالمي في خضم الأزمات

أ. تشابك الأزمات يولد أزمات مختلفة عن السابق

لا يزال تزاحم الأزمات التي حددت عام 2022 يعيق النمو العالمي الذي يمر الآن بأشد تباطؤ منذ خمسة عقود مضت، حيث تعاني ثقة المستهلك العالمي بالفعل من تدهور أكثر حدة من التي سبقت فترات الركود العالمي السابقة. وقد شهدت أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم، وهي الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو تباطؤا حادا خلال عام 2022، بما يمكن لاهتزاز معتدل للاقتصاد العالمي خلال العام المقبل أن يدفعه إلى الركود.

بعد عامين كان الوباء فيهما المؤثر الرئيسي في الاقتصاد العالمي، أصبح المحرك الرئيسي الآن هو الحرب في أوكرانيا. وسيتعين على العالم في الأشهر المقبلة، أن يتعامل مع عدم القدرة على التنبؤ بتأثير الصراع على الجغرافيا السياسية والأمن، ناهيك عن النضال للسيطرة على التضخم، والتقلب في أسواق الطاقة، والمسار غير المؤكد للصين بعد الوباء. ومما يعقد الأمور أكثر، أن كل هذه الأشياء مرتبطة بإحكام، مثل سلسلة متشابكة من العجلات.

لقد كان الوباء بمثابة نهاية فترة من الاستقرار النسبي مع إمكانية التنبؤ في الجغرافيا السياسية والاقتصاد. أما عالم اليوم، فهو غير مستقر بدرجة كبيرة، ومضطرب بسبب تقلبات التنافس بين القوى العظمى، وتوابع الوباء، والاضطرابات الاقتصادية، والمناخ القاسي، والتغيرات التكنولوجية السريعة، والتغيرات الاجتماعية الواسعة النطاق. وعدم القدرة على التنبؤ هو الوضع الطبيعي الجديد. واقترنت الأزمات خلال 2022 مع ارتفاع حاد في درجات الحرارة خلال فصل الصيف، بما يلفت لما قد تحمله التحولات المناخية من تحديات. وفي ما يلي عشرة أسئلة واتجاهات ينبغي مراقبتها ويمكن حدوثها في العام المقبل:

1. **مسار الحرب في أوكرانيا:** إن أسعار الطاقة، والتضخم، وأسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي، ونقص الغذاء، والتحالفات الجيوسياسية الجديدة – كلها تعتمد على كيفية اتجاهات الصراع

في الأشهر المقبلة. وقد يهدد تأجيج الصراع الاقتصاد العالمي كل هذه المجالات ويشغل المزيد من الأزمات.

2. **الركود في الأفق:** ستدخل الاقتصادات الكبرى في حالة ركود حيث ترفع البنوك المركزية أسعار الفائدة للجم التضخم، وهو أثر لاحق للوباء منذ أن اشتعلت بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. وسيكون الركود في أوروبا أكثر حدة من الولايات المتحدة. وستكون المعاناة عالمية لأن الدولار القوي يلحق الضرر بالبلدان الفقيرة التي تضررت بالفعل من ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

3. **الطلب على الغذاء:** من المتوقع استقرار نسبي في أسعار الغذاء في 2023، لكن الطلب سيتراجع نسبيا بسبب ارتفاع سعر الدولار والركود الاقتصادي.

4. **ارتفاع أسعار النفط:** يتوقع ارتفاع أسعار النفط إلى ما يفوق 90 دولار للبرميل، حيث سيؤدي تضاؤل المعروض النفطي مع تقلص المعروض الروسي إلى دفع الأسعار صعودا في العام 2023، بما يعزز إيرادات الدول المنتجة والمصدرة، ولكن يسهم في ارتفاع معدلات التضخم العالمية.

5. **أسعار الفائدة والغلاء:** يتوقع تراجع المصارف المركزية عن رفع أسعار الفائدة، بما سيخفض نسبيا من معدلات الغلاء.

6. **بدائل الطاقة الأحفورية:** لا يزال العالم يعتمد على مصادر الطاقة الأحفورية، لكن على المدى المتوسط، ستسرع الحرب من التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة كبديل أكثر أمانًا للهيدروكربونات. بالإضافة إلى طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ستستفيد الطاقة النووية والهيدروجين أيضا من هذا التحول.

7. **الصين والذروة:** ينتظر في أبريل 2023 أن يتجاوز عدد سكان الهند سكان الصين، عند حوالي 1.43 مليار نسمة. ومع حدوث ذلك فيما اقتصاد الصين يواجه رياحا معاكسة، لا بد من التساؤل حول ما إذا بلغ نمو الصين منتهاه، حيث سيعني تباطؤ النمو أن اقتصاد الصين سيواجه المزيد من الأزمات.

8. **زخم الاستثمار:** ستدخل عدة دول عربية قائمة أعلى دول في العالم في زخم الاستثمارات، من بينها قطر والمغرب والسعودية ومصر والإمارات.

9. **انتعاش ضعيف للسياحة:** سيستعيد إنفاق المسافرين تقريبا مستواه في عام 2019 البالغ 1.4 تريليون دولار، ولكن فقط لأن التضخم دفع الأسعار إلى الارتفاع. وسيظل العدد الفعلي للرحلات السياحية الدولية عند 1.6 مليار، وهو أقل من مستوى ما قبل الوباء البالغ 1.8 مليار في عام 2019. وسيظل سفر الأعمال ضعيفا مع خفض الشركات للتكاليف.

10. **عالم الرقمية:** سيقدم عام 2023 بعض الإجابات عن تطورات التحول الرقمية والتكنولوجيات الرقمية الجديدة وإمكانية توسع مجالات الميتافيرس لمجالات أخرى غير ألعاب الفيديو.

ومن المرجح أن يكون الركود الذي يتكشف مختلفا عن فترات الركود السابقة في كثير من النواحي، سواء من ناحية صدمات العرض كسبب جذري، مدفوعا بالأخص بصدمة في إمدادات الطاقة ناتجة عن الحرب في أوكرانيا، على عكس معظم فترات الركود السابقة التي كانت مدفوعة بالطلب. كما أن التضخم المرتفع يعني أن المصارف المركزية لا تستطيع تقديم نفس الدعم للاقتصادات كما تفعل عادة في حالة الانكماش، ومساحة المناورة أكثر ضيقا مما كانت عليه أثناء الجائحة. ويعني ذلك بالنسبة للمواطن العادي ارتفاعا في الفواتير وتكاليف المعيشة وانخفاضا في الدخل الحقيقي، كما يعني بالنسبة للشركات المزيد من الضغط على النفقات والمزيد من التقييد على القدرة على الإنتاج. وستؤدي الأزمة إلى تسريع التحول للطاقة المتجددة، على الرغم من أن هذا مقيد بسبب أسواق العمل الضيقة ومحدودية توافر المواد.

وبالإجمال، من المتوقع حدوث انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي العالمي عام 2023. وسينخفض معدل التضخم ولكنه سيبقى أعلى من مستوياته قبل الجائحة. ولا بد من أن تبلغ سياسات التشدد المالية ذروتها ليسجل بعدها الدولار بعض الضعف، فيما سيشهد العام المقبل تراجعا في أسعار السلع.

ب. زيادة أسعار الغذاء واختلال الأمن الغذائي

انطبع عام 2022 باختلال حاد في الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. فقد تضافرت تداعيات الحرب في أوكرانيا، والتضخم المرتفع، واضطرابات سلسلة التوريد، والانكماش الاقتصادي العالمي لدفع زيادات كبيرة في أسعار العديد من المنتجات والمدخلات الزراعية، لا سيما منها الأسمدة.

ج. اتجاهات التضخم للعام 2023

هناك دلائل على أن التضخم على المسار التراجعي في العام 2023. فضغوط سلاسل التوريد التي حدثت نتيجة زيادة الطلب

على السلع خلال الجائحة قد خفت إلى حد كبير. كما أن تكاليف الشحن انهارت بحوالي 70% من الذروة التي كانت قد وصلت إليها. وستعتمد الاتجاهات والمخاطر على كل من مسار الحرب في أوكرانيا، وفرض عقوبات جديدة من الغرب على روسيا، وقرارات منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، وثبات تسويات الحبوب في البحر الأسود.

وفي قطاع السلع، فإن الصورة مختلطة بحسب الاقتصاد، ولكن الأسعار عموما تتجه نحو الانخفاض. وقد انخفضت أسعار السلع الصناعية العالمية من أعلى مستوياتها بنسبة 35% على أساس سنوي. حتى أسعار النفط، فإنها تراجعت عن الذروة التي وصلتها، على الرغم من أن العوامل الجيوسياسية تلعب دورا رئيسيا في تحديد الاتجاهات للأسعار والإمدادات.

د. توقعات أسعار السلع

يرجح أن يسجل سعر النفط الخام (برنت) أعلى من 90$ للبرميل عام 2023. وتتضمن المخاطر كل من العقوبات الغربية على روسيا وفنزويلا، وقرارات منظمة أوبك. وبحسب البنك الدولي، فإن انكماش قيمة العملات في معظم الاقتصادات النامية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على نحو قد يفاقم أزمات الغذاء والطاقة التي يشهدها بالفعل كثير من هذه البلدان.

ويشير تقرير للبنك الدولي إلى أن أسعار معظم السلع الأولية محسوبة بقيمة الدولار قد تراجعت عن مستويات ذروتها بفعل المخاوف من ركود عالمي وشيك. ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 حتى نهاية سبتمبر، انخفض سعر نفط برنت الخام مقوما بالدولار الأمريكي نحو 6%. ولكن بسبب انخفاض قيمة العملات، شهد قرابة 60% من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط ارتفاع أسعار النفط بالعملة المحلية في خلال هذه الفترة. وشهد نحو 90% من هذه الاقتصادات أيضا زيادة أكبر في أسعار القمح بالعملات المحلية بالمقارنة بزيادة الأسعار بالدولار الأمريكي.

ويؤدي ارتفاع أسعار سلع الطاقة التي تعد من مستلزمات الإنتاج الزراعي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وخلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2022، بلغ معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في منطقة جنوب آسيا في المتوسط أكثر من 20%. أمَّا معدل تضخم أسعار الأغذية في المناطق الأخرى ومنها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى فقد تراوح في المتوسط بين 12% و15%. وكانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ المنطقة الوحيدة التي انخفض فيها معدل تضخم أسعار المواد الغذائية فيما يعزَى جزئيا إلى الأسعار المستقرة بوجه عام للأرز، وهو الغذاء الرئيسي في المنطقة.

وعلى الرغم من أنَ أسعار كثيرٍ من السلع الأولية قد تراجعت عن مستويات ذروتها، فإنها لا تزال مرتفعة بالمقارنة بمتوسطاتها خلال السنوات الخمس الماضية. وإذا حدثت قفزة أخرى للأسعار العالمية للمواد الغذائية، فإنها قد تطيل أمد تحديات انعدام الأمن الغذائي في مختلف البلدان النامية. وقد أسهمت بالفعل المخاوف بشأن حدوث ركود عالمي محتمل العام 2023 في هبوط حاد لأسعار النحاس والألومنيوم، بما سيكون له انعكاسات على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تصدِر هاتين السلعتين. ومن المحتمل أن يستمر تقلب الأسعار مع تكشف خطوات التحول في مجال الطاقة، وتغير الطلب من أنواع الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما يعود بالنفع على بعض منتجي المعادن. ومصدري المعادن قد يحققون أكبر استفادة من الفرص المتأتية للنمو في الأمد المتوسط.

هـ. تحديات النمو في الاقتصاد العالمي

لن تختفي تحديات النمو المتصلة بارتفاع التضخم والأوضاع المالية المتشددة والاضطرابات في أسواق الطاقة والغذاء وضعف النمو في الصين، والتي طبعت العام 2022 بين ليلة وضحاها. ويشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤا واسعا فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وتنوء الآفاق بأعباء ثقيلة من جراء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار جائحة كوفيد-19. وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022 ثم 2.7% في عام 2023، بما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية

العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19.

ومن المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي من 8.8% عام 2022 إلى 6.5% في 2023، مقارنة مع 4.7% عام 2021. ويتوقع أن يشهد ثلث الاقتصاد العالمي على الأرجح حالة من الانكماش خلال العام الحالي أو القادم وسط تقلص الدخول الحقيقية وتزايد الأسعار.

وينتظر أن يبلغ النمو العالمي نسبة 3.2% عام 2022، وأن يتراجع في العام 2023 إلى 2.7% حيث سيشهد حالة من التباطؤ واسعة النطاق، وقد يتراجع أكثر من ذلك اعتمادا على التطورات الجيوسياسية. فمن المرجح انكماش مستويات النشاط في مجموعة من البلدان تشكل حوالي ثلث الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي أو القادم، مع استمرار التباطؤ في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم، وهي الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو. وبشكل عام، ستعيد صدمات هذا العام فتح جراح اقتصادية لم تندمل إلا جزئيا في أعقاب الجائحة.

ثانيا – تأثير التحولات على الاقتصادات العربية

أ. مسارات متباعدة

في أحدث تقرير يصدره عن المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توقع البنك الدولي أن تنمو اقتصادات المنطقة بنسبة 5.5% في عام 2022، وهو أسرع معدل منذ عام 2016. ومع ذلك، فإن هذا النمو غير متساوٍ في جميع أنحاء المنطقة، حيث لا تزال الكثير من بلدانها تسعى جاهدة للتغلب على الآثار الدائمة لجائحة كوفيد-19، والضغوط الإضافية الناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغذاء بسبب الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الفائدة عالميا، فضلاً عن التباطؤ في اقتصادات الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو.

وبعد جائحة كوفيد-19، جاءت التغيرات المفاجئة في الأوضاع الاقتصادية العالمية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا لتكشف عن مواطن ضعف كبيرة في عدد من الاقتصادات العربية، خصوصا منها الدول المستوردة للنفط التي تواجه تراكمات في الدين العام وارتفاع معدلات التضخم وزيادة معدلات الفقر والضغوط على العملات الوطنية. والصدمات الحالية تفاقم حدة مواطن الضعف، لكنها تعود أصلا إلى النمو المنخفض الذي طال أمده وفشل في خلق العدد المطلوب من الوظائف، لا سيما للشباب والأعداد المتزايدة من السكان في المنطقة.

وستتأثر مسارات النمو في الدول العربية في المرحلة المقبلة بثلاثة عوامل رئيسية تتمثل بتداعيات التطورات العالمية والحرب في أوكرانيا، ومسار السياسات الاقتصادية الكلية ولا سيما النقدية، والإجراءات والحزم المالية لاحتواء تأثيرات جائحة كوفيد-19 والفيروسات الجديدة المنتشرة. ورغم تباين تداعيات التطورات العالمية بحسب الهياكل الاقتصادية للدول العربية فيما إذا كانت مصدرة أم مستوردة للنفط، إلا أن التأثير سيكون قويا على مستويات القوة الشرائية للمستهلكين في كافة الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات، خصوصا في الدول العربية التي ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما أثرت التطورات على تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول العربية كغيرها من الأسواق النامية والصاعدة، وعلى أسعار العملات المحلية نتيجة رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، ناهيك عن الانعكاسات على عائدات السياحة، بما سينجم عن مجملها ضغوطات تؤثر على الدول التي تعاني من عجز مرتفع في الموازنات العامة والحسابات الجارية ومعدلات عالية للمديونية الخارجية.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين والبطالة
2021 وتوقعات 2022 و2023 (%)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين			البطالة		
	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023
البلدان المصدرة للنفط									
السعودية	3.2	7.6	3.7	3.1	2.7	2.2	6.7	7.4	
الإمارات	3.8	5.1	4.2	0.2	5.2	3.6		3.4	
قطر	1.6	3.4	2.4	2.3	4.5	3.3		0.3	
الكويت	1.3	8.7	2.6	3.4	4.3	2.4	1.3	3.7	
عمان	3.0	4.4	4.1	1.5	3.1	1.9		3.1	
البحرين	2.2	3.4	3.0	0.6–	3.5	3.4		1.9	
الجزائر	3.5	4.7	2.6	7.2	9.7	8.7		12.7	
العراق	7.7	9.3	4.0	6.0	6.5	4.5		14.2	
ليبيا	28.3	18.5–	17.9	2.8	5.5	4.0		19.6	
البلدان المستوردة للنفط									
مصر	3.3	6.6	4.4	4.5	8.5	12.0	7.3	7.3	7.3
المغرب	7.9	0.8	3.1	1.4	6.2	4.1	11.9	11.1	10.7
السودان	0.5	0.3–	2.6	359.1	154.9	76.9	28.3	30.6	30.6
تونس	3.3	2.2	1.6	5.7	8.1	8.5	16.2		
الأردن	2.2	2.4	2.7	1.3	3.8	3.0	24.4		
فلسطين	7.1	4.0	3.5	1.2	4.9	3.4	26.4	25.7	25.0
موريتانيا	2.4	4.0	4.8	3.8	7.1	7.8		11.5	
لبنان	-10.5			154.8				29.6	
جيبوتي	4.8	3.6	5.0	1.2	6.6	1.9		28.4	
الصومال	2.9	1.9	3.1	4.6	9.0	3.9		19.9	
سوريا								31.4	
جزر القمر	2.2	2.2	3.4	-0.2	11.4	8.4	9.4	9.5	
اليمن	1.0–	2.0	3.2	45.7	43.8	17.1	54.0	60.0	

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022، وبيانات البنك الدولي، ومصادر أخرى.

ب. حركة الاستثمار في المنطقة العربية

تعيش الدول العربية في منطقة نابضة بالنشاط على الرغم من التحديات الصعبة في كثير من الأحيان على كافة الأصعدة. وفيها مستويات النمو والإمكانيات الاقتصادية متفاوتة إلى حد كبير. وكان عام 2022 عام صدمات متعددة، منها الحرب على أوكرانيا وارتفاع كلفة الطاقة والمواد الأولية، والمواجهة تعتمد على مدى القدرة على التقدم بالإصلاح داخليا، إلى جانب تحقيق تقدم ملموس في التكامل الاقتصادي العربي. وقد نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية وفقا لإحصاءات «أونكتاد» بمعدل 42% إلى 53 مليار دولار عام 2021. وزاد عدد مشروعات الاستثمار العربي البيني بنسبة 20% إلى 134 مشروعا عام 2021 بقيمة 6.6 مليارات دولار، مثلت نسبة 20% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمنطقة.

وتعتبر الإمارات أهم مستثمر في المنطقة العربية من حيث قيمة المشروعات عام 2021 البالغة 4.91 مليارات دولار، والولايات المتحدة هي الأولى من حيث عدد المشروعات. وتصدر قطاع الطاقة المتجددة المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية للمشروعات العشرة الأولى في المنطقة العربية عام 2021. استحوذت خمس دول هي الأمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب على نحو 90% من عدد المشروعات، و74% من حيث القيمة الاستثمارية، و84% من الوظائف الجديدة.

تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2003 – 2021

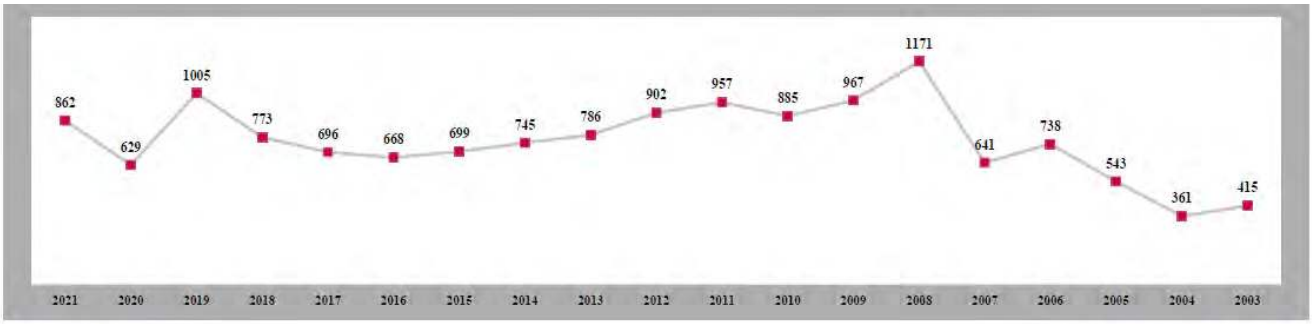

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

ج. هاجس الأمن الغذائي

كانت قضية الأمن الغذائي ولا تزال موضوعا أساسيا في المنطقة العربية بسبب استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني، وتزايد ندرة المياه، وزيادة تدهور الأراضي وتزايد تأثير تغير المناخ، والتي تحدد مجتمعة حالة الأمن الغذائي والاعتماد المستمر والمتزايد على تجارة الأغذية. وتعتمد المنطقة على استيراد المواد الغذائية الأساسية، ولا سيما الحبوب، تواجه المنطقة نقاط قوة ونقاط ضعف وفرص وتهديدات متفاوتة بشأن تجارة الأغذية، والتي تشمل الافتقار إلى البنية التحتية الكافية.

وأظهرت تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب المستمرة في أوكرانيا الوضع الصعب الذي تواجهه المنطقة العربية، لما أدت إليه من اضطرابات كبيرة في أنظمة الإمدادات الغذائية الوطنية والعالمية، وما نتج عنها من تقلبات عالية في أسعار السلع الغذائية الأساسية. وجاءت الضغوط الناجمة عنها لتضيف إلى الضغوطات الأخرى السائدة في المنطقة، بما في ذلك الصراعات والتباطؤ الاقتصادي والركود والتحول الغذائي السريع نحو المواد الغذائية التي تعتمد بشكل أكبر على واردات السلع الأساسية. والمضي على هذا النحو، من المتوقع أنه بحلول منتصف القرن، ستحتاج المنطقة إلى استيراد حبوب أكثر بنسبة 55% مما تستورده حاليا، مما سيزيد بشكل كبير من فاتورة وارداتها ويضعها تحت رحمة التقلبات السائدة في الأسواق العالمية. وتتمثل نقاط الضعف الأساسية في الاعتماد الكبير على استيراد الحبوب الاستراتيجية مثل القمح وعلف الحيوانات، وانخفاض إنتاج البروتين المحلي بسبب الاعتماد الكبير على استيراد منتجات الأعلاف الحيوانية، وسلامة الأغذية غير منظمة بشكل كاف في جميع أنحاء المنطقة مما يضعف فرص التصدير للمنتجين الرئيسيين، وانخفاض اندماج صغار المزارعين في سلاسل التوريد الخاصة بالتصدير.

وعلى الأرجح سيزداد الطلب من خلال النمو السكاني في البلدان المنتجة الرئيسية مثل مصر والسودان والتي ستستوعب المزيد من الغذاء داخل الأسواق المحلية. كما سيزيد تغير المناخ من حالة عدم اليقين في البلدان المنتجة الرئيسية بسبب زيادة ندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الخصبة. وستؤدي الأزمات الاقتصادية في عدد من الدول إلى انخفاض قيمة العملة وإضعاف قدرة البلدان على تداول المواد الغذائية.

وعلى مدى العقد المقبل، من المتوقع أن تصبح الدول العربية مجتمعة أكبر مستورد صافٍ للمواد الغذائية على أساس نصيب الفرد، وثاني أكبر نسبة من حيث القيمة المطلقة. وستستمر معدلات الاكتفاء الغذائي الذاتي في انخفاضها الطويل الأجل لتقريبا جميع السلع الغذائية، باستثناء منتجات اللحوم، والزيت النباتي والسكر.

ونظرا لأن الاكتفاء الذاتي ليس خيارا ممكنا، من المهم تنويع مصادر الواردات لتقليل الصدمات الطارئة، وزيادة وتنويع الإنتاج باعتماد ممارسات الإنتاج المستدامة، وتقليل تكلفة المواد الغذائية المستوردة عبر تعزيز تيسير التجارة سواء في الاستيراد أو التصدير، وتعزيز الشفافية واعتماد تدابير سلامة الغذاء والصحة النباتية. وهناك حاجة إلى تنسيق معايير الجودة للسلع العربية المتداولة في التجارة وتعزيز المعايير. ويجب التأكيد على التعاون الإقليمي وتوفير التمويل الكافي لتعزيز النقل من وإلى الدول العربية ولتعزيز التجارة مع الأقاليم الأخرى. وعلى الرغم من أن المنطقة تفتقر إلى الموارد الطبيعية الكافية لإنتاج الغذاء على نطاق واسع، لا تزال هناك فرص لسلع غذائية مختارة أثبتت فيها المنطقة قدرة الانتاج وتقترب حاليا من الاكتفاء الذاتي، مثل زيادة إنتاج اللحوم منخفضة الموارد مثل الدجاج والأسماك لمعالجة نقص المغذيات الدقيقة. ويمكن للبلدان ذات الدخل المرتفع إنتاج المزيد من الفاكهة والخضروات من خلال الابتكارات التكنولوجية مثل الزراعة المائية. ويمكن أن يؤدي تعزيز التجارة مع إفريقيا إلى فرص كبيرة من حيث صادرات الفواكه والخضروات. ويجب البناء على هذه الفرص لزيادة دعم التجارة البينية وتعزيزها. ويجب معالجة أوجه النقل غير الفعال والبنية التحتية الضعيفة لأنها ضرورية لتجارة الأغذية وأسواق الأغذية لكي تعمل بشكل جيد. وسلامة الغذاء هي قضية حاسمة في المنطقة وتحتاج إلى تعزيز، بما في ذلك من خلال مواءمة المعايير عبر البلدان العربية لتسهيل التجارة البينية.

د. الصناعة وتفاوت مؤشراتها في الدول العربية

1) مؤشر التنافسية الصناعية 2020

تتفاوت مراتب الدول العربية كثيرا في مؤشر التنافسية الصناعية مقارنة بباقي دول العالم، حيث تتقدم دول مجلس التعاون الخليجي عموما. وقد حلت الإمارات عام 2020 في المرتبة 31 عالميا، تلاها السعودية في المرتبة 41، ثم البحرين في المرتبة 48، ثم قطر في المرتبة 50، وعمان في المرتبة 60، والمغرب في المرتبة 61، ومصر في المرتبة 65، والكويت عند 68، وتونس عند 70، والأردن عند 73. وفي المقابل تحل الجزائر في المرتبة 96، ولبنان عند 97، وسوريا عند 115، وليبيا عند 131، والعراق عند 152، واليمن عند 154.

2) القيمة الصناعية المضافة للفرد، 2021:

تظهر الإحصاءات الصناعية الصادرة عن منظمة يونيدو أن دول مجلس التعاون الخليجي تحل في المراتب الأولى للقيمة الصناعية المضافة للفرد لعام 2021 على المستوى العربي مقومة بسعر الدولار لعام 2015، حيث تحل في المقدمة قطر، ثم الإمارات، ثم البحرين، فالسعودية، وعمان، والكويت، حسبما يبين الجدول التالي.

3) مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والوظائف 2021

تصدرت البحرين الدول العربية في مساهمة القيمة الصناعية المضافة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2021 والتي بلغت 18.7%، تلاها في المرتبة عربيا الأردن بنسبة 17.5%، ثم مصر بنسبة 14.9%، ثم 14.6% في تونس، ثم 14.5% في المغرب، و12.8% في عمان، و12.6% في السعودية. وحلت ليبيا الأولى عربيا في مساهمة القيمة المضافة للصناعة بكافة قطاعاتها في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 بنسبة 50.5%، تلاها الكويت عند 50.1%، ثم عمان بنسبة 49.1، وقطر بنسبة 43.9، والعراق بنسبة 40.7. وتوظف الصناعة في تونس نسبة 18.3% من القوى العاملة بحسب أرقام عام 2021، مقابل 14.2% في سوريا، و11.9% في البحرين، و11.2% في موريتانيا، و10.8% في كل من المغرب ولبنان، و10.7 في كل

من عمان والجزائر والصومال، و10.5% في مصر، و10.2% في السعودية.

4) مساهمة السلع المصنعة والمتوسطة والعالية التكنولوجيا في الصادرات:

تتصدر قطر الدول العربية في مساهمة التكنولوجيا المتوسطة والعالية في القيمة الصناعية المضافة عند نسبة 65% عام 2019، تليها عمان بنسبة 45%، ثم الكويت 38%، والإمارات 37.5%، والسعودية 36.7%. كما تحل قطر الأولى عربيا في مساهمة التكنولوجيا المتوسطة والعالية في الصادرات بنسبة 74%، تليها المغرب بنسبة 61.6%، ثم السعودية بنسبة 60.1%، وتونس 51.6%، والأردن 37.4%، ولبنان 37%، وعمان 33%.

5) مؤشر كثافة ثاني أوكسيد الكربون

يظهر مؤشر كثافة ثاني أوكسيد الكربون لعام (كلغ/$) الأعلى مستوى عربيا عند 2.55 في ليبيا، يليها العراق عند 2.25، ثم سوريا عند 2.23، ثم الإمارات عند 1.9، وعمان 1.68، والجزائر 1.5، وقطر 1.27، والسعودية 1.05، والكويت 0.97.

هـ. التجارة الخارجية والبينية

بلغ حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2021 نحو 1849 مليار دولار مقارنة بنحو 1502 مليار دولار عام 2020 أي بنسبة نمو بلغت 23.1%، بالرغم من ارتفاع كلفة الشحن الدولي وتباطؤ سلاسل الإمداد والتوريد.

وارتفعت الصادرات العربية الإجمالية بنحو 37.4% لتصل إلى 1038 مليار دولار أمريكي عام 2021 مقارنة بقيمة 755 مليار دولار عام 2020. وكان أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية أقل ارتفاعا من الصادرات في عام 2021 لتبلغ ما قيمته 810 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو 746 مليار دولار في عام 2020 بنسبة ارتفاع قدرها 8.6%.

ولا تزال فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأكبر من الصادرات الإجمالية العربية، وبلغت 62.7% عام 2021، مقارنة مع 55% عام 2020، فيما سجلت المصنوعات نسبة 26.8%، مقابل 7.2% للسلع الزراعية. وشهدت التجارة السلعية العربية البينية تحسنا عام 2021 نتيجة تخفيف القيود المفروضة على الحركة ولأثر الارتفاع في أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية. حيث سجلت كل من الصادرات والواردات البينية للدول العربية زيادة في عام 2021 بنسب بلغت 15.3% و19.7%، ليصل كل منهما الى حوالي 113.9 مليار دولار و111.2 مليار دولار على التوالي خلال عام 2021. واستحوذت التجارة البينية للنفط الخام على 4.1% من الصادرات العربية البينية، وجاءت السلع الصناعية في طليعة مكونات التجارة البينية غير النفطية.

التجارة العربية البينية، 2017 – 2021

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة (2017-2021) (%)
	2017	2018	2019	2020	*2021	2017	2018	2019	2020	*2021	
متوسط التجارة البينية العربية (1)	105.5	112.6	112.8	95.8	112.5	6.0	6.8	0.1	-15.1	17.5	1.6
الصادرات البينية العربية	108.1	112.2	113.1	98.8	113.9	8.1	3.8	0.9	-12.7	15.3	1.3
الواردات البينية العربية	102.9	113.1	112.5	92.8	111.2	3.9	9.9	-0.6	-17.4	19.7	2.0

صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.**

و. المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي

التحدي الرئيسي الذي يواجه الدول العربية، كما هو الحال في العديد من دول العالم، هو في إيجاد المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية لمواجهة الصدمات والأزمات من دون التضحية بالنمو المستدام طويل الأمد. ويتوقع صندوق النقد العربي أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية نحو 7.6% عام 2022، منخفضا إلى 7.1% في 2023. ومن المتوقع كذلك أن تعمل المصارف المركزية على صياغة سياسات نقدية أكثر تشددا لكبح جماح الضغوط التضخمية التي خلفتها السياسات النقدية التوسعية خلال تفشي الجائحة بهدف معالجة الركود الاقتصادي في تلك الفترة، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة للتطورات العالمية الراهنة.

وأثر ارتفاع أسعار النفط سلبا على رصيد الحساب الجاري والموازنة العامة للدولة في الدول العربية المستوردة للنفط، نتيجة ارتفاع التكلفة المالية وضيق حيز السياسات. في هذا الصدد، يتعين على الدول المستوردة للنفط اتخاذ سياسات اقتصادية من شأنها تخفيف الضغوط على الحساب الجاري وامتصاص صدمة الأسعار على المالية العامة، وهذا يتطلب مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية، وإعادة النظر في حوكمة ماليتها العامة باتجاه تعزيز كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز إيراداتها العامة من دون الإضرار بالنمو الاقتصادي المستهدف. وبحسب صندوق النقد العربي، من غير المتوقع أن يكون هناك أثر جوهري لارتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على قدرة القطاع المصرفي على الإقراض. إذ كشفت مؤشرات السلامة المالية للدول العربية أن مستويات كفاية رأس المال والسيولة مرتفعة في القطاع المصرفي العربي وأعلى من الحدود الدنيا المقرّة بموجب مقررات بازل-3، حيث بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الدول العربية نحو 17.8% مع نهاية عام 2021، فيما وصلت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لهذا القطاع نحو 32.7% في نهاية الفترة نفسها. كما بلغت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة للمصارف العربية نحو 91.1% في نهاية عام 2021. تعكس هذه الأرقام الجيدة، الجهود التي قامت وتقوم بها المصارف المركزية العربية للتأكد من متانة وسلامة مؤشرات أداء القطاع المصرفي، وتطوير التشريعات والسياسات والإجراءات الاحترازية.

ويعتبر تحدي تزايد معدلات المديونية على وجه الخصوص من بين أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في ظل الارتفاع الذي شهدته مستويات الدين العام في أعقاب الجائحة لتصل إلى نحو 756.2 مليار دولار بما يمثل نحو 107.3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة. يبرز هنا أهمية احتواء مسارات الدين العام وتعزيز تحركه في مستويات قابلة للاستدامة. يستلزم ذلك الأمر سعي حثيث من قبل وزارات المالية العربية على المواءمة الدقيقة ما بين اعتبارات استمرار دعم التعافي الاقتصادي، واعتبارات ضرورة استعادة التوازنات المالية والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام.

ثالثا - تأثير تغير المناخ على الدول العربية

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثرا بتغيير المناخ. والانعكاسات السلبية تطال المدن والأرياف وجميع القطاعات الاقتصادية. وتشير التوقعات إلى احتمال ارتفاع متوسط درجة الحرارة السنوية بحوال 5 درجات مئوية في نهاية القرن في حال استمرار الانبعاثات المرتفعة. وستتخذ التساقطات بشكل عام منحى متقلبا وتنازليا. كما ستشهد عدة مناطق زيادة في موجات الجفاف وحرائق الغابات، فيما ستتعرض مناطق أخرى للسيول والفيضانات.

وستؤثر هذه الأوضاع على الأمن الغذائي والمائي والصحي وعلى النظم الإيكولوجية والسياحة، وستكون لها ولتفاقمها تداعيات اجتماعية واقتصادية وبيئية تهدد الاستقرار والأمن المجتمعي. والبلدان بحاجة إلى زيادة منعتها من خلال بناء قدرتها على التكيّف. لذا لا بد من التقدم في تحقيق المقاصد الوطنية الداعمة لأهداف التنمية المستدامة وضمان تحول عادل وشامل للجميع في مجال الطاقة يتيح للبلدان موارد الطاقة المتجددة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وستكون للتداعيات القاسية لظاهرة الارتفاع المتزايد لدرجة الحرارة في المنطقة العربية بوتيرة تقارب ضعف المعدل العالمي، ما يجعلها عرضة للآثار والانعكاسات الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك الشح الحاد في المياه، والآثار الواضحة على

المجتمعات والمنظومات الحيوية. فالكثير من دول المنطقة تشهد بشكل طبيعي ظروفا جافة ودافئة للغاية مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، والحرارة ترتفع بمعدل متسارع يصل إلى 0.4 درجة مئوية لكل عقد منذ ثمانينات القرن العشرين، أي ما يعادل ضعف المعدل العالمي.

وستخفض الكوارث المناخية في المنطقة من النمو الاقتصادي السنوي بمقدار 1–2 نقطة مئوية على أساس نصيب الفرد. ومن المتوقع أن يصبح ذلك أكثر شيوعا وأكثر حدة مع ارتفاع درجة حرارة الكوكب. وتؤدي زيادة درجة الحرارة بمقدار درجة واحدة مئوية في خمسة من أكثر البلدان حرارة مثل البحرين وجيبوتي وموريتانيا وقطر والإمارات إلى انخفاض فوري في النمو الاقتصادي للفرد بنحو نقطتين مئويتين.

ويقع جزء كبير من المنطقة في مناطق مناخية قاسية، حيث يؤدي الاحترار العالمي إلى تفاقم التصحر والإجهاد المائي وارتفاع منسوب البحار. وأصبح هطول الأمطار أكثر تقلبا وتواتر الكوارث المناخية مثل الجفاف والفيضانات أكثر حدوثا، مما يهدد الحياة وسبل العيش ويعرضهما للخطر.

في تونس، على سبيل المثال، يقع 90% من السياحة على طول السواحل المهددة بالتآكل والمعرضة لمزيد من الارتفاع في مستويات سطح البحر. والبلدان ذات القدرة المنخفضة على الصمود مع تغير المناخ، بما في ذلك الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات مثل الصومال واليمن والسودان، وهي دول ذات دخل منخفض، فإن قابليتها للتعرض والتأثر بالتغيرات المناخية مرتفعة نسبيا. وقد عانت بشدة من المآسي البشرية التي حدثت بسبب الكوارث المناخية.

ويعيش الكثير من الناس في هذه البلدان على زراعة الكفاف البعلية، والتي تكون معرضة بشكل خاص للصدمات المناخية. ويتفاقم التحدي بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي، وانخفاض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمالية، والمخاطر التي يتعرض لها والأمن الغذائي والاجتماعي.

وفي المقابل، فإن البلدان ذات المؤسسات القوية والبنية التحتية المقاومة للمناخ، على سبيل المثال المباني المقاومة للحرارة أو أنظمة الري الفعالة، فقد شهدت عموما خسائر بشرية أقل. وينطبق الشيء نفسه على الدول العربية التي لديها مستويات أعلى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من الجهود العالمية للحد من انبعاثات الكربون، يبدو أن الضغوط المناخية أمرا لا مفر منه. وبحلول عام 2050، قد ترتفع متوسط درجات الحرارة في الصيف في معظم دول المنطقة إلى معدلات قياسية.

ومنذ التسعينيات، تشعر الدول العربية بالفعل بأعباء تغير المناخ والضغوط المناخية الرئيسية الثلاثة المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية، أي ضعف الزيادة العالمية البالغة 0.7 درجة مئوية، وتقلب وانخفاض هطول الأمطار، وحدوث كوارث مناخية من الجفاف والفيضانات أكثر مما كانت عليه في الماضي. وفقا لالتزامات اتفاقية باريس، قدمت 11 دولة عربية تقديرات التكلفة لاحتياجاتها المالية لتنفيذ مساهمات محددة، وهي مصر والعراق والأردن والمغرب وتونس والقمر وجيبوتي والسودان والصومال وفلسطين وموريتانيا. وتبلغ احتياجات دعم تمويل المناخ لمجموع هذه الدول 570 مليار $ حتى 2030.

تقديرات احتياجات تمويل أنشطة المناخ في المنطقة العربية (مليار $)

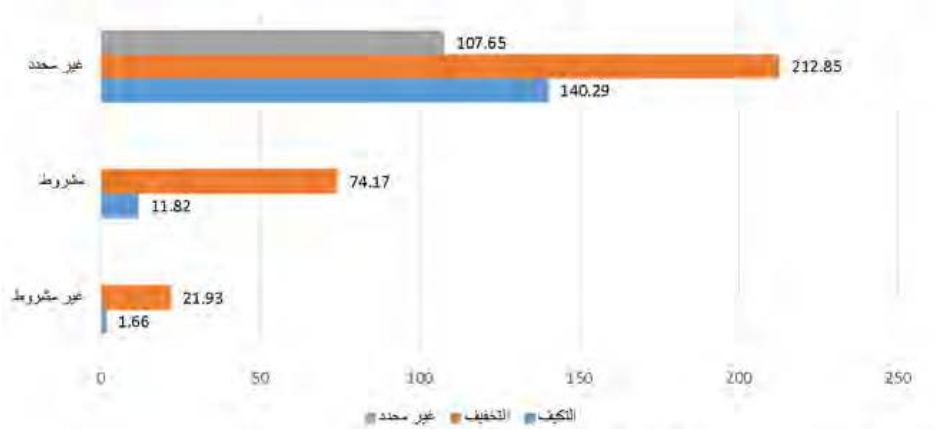

المصدر: ESCWA, Climate finance needs and flows in the Arab region report 2022

وتدرك معظم البلدان الآن أن التكيف مع المناخ يمثل أولوية ملحة، وبدأ عدد من الدول العربية بإجراءات فعالة لمواجهة تحديات المناخ. ويجب أن تكون الأولوية للتدابير التي تكون مفيدة للغاية في ظل جميع سيناريوهات تغير المناخ، ولبناء القدرة على التكيف مع تحديات المناخ في المستقبل. وعلى سبيل المثال، تشير دراسة محاكاة خاصة بالمغرب أن الاستثمار في البنية التحتية للمياه من شأنه أن يحسن القدرة على الصمود في وجه الجفاف، وأن يقلل من خسائر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 60%، وأن يحد من ارتفاع الدين العام. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات، والتي عانت من خسائر فادحة تاريخيا، فينبغي أن تكون الأولوية العاجلة في تعزيز التأهب للكوارث، مع تحسين قدرة المؤسسات على معالجة تغير المناخ وقدرة المجتمعات على الاستجابة للصدمات. وبالنسبة لجميع دول المنطقة، سيتطلب تكثيف جهود التكيف إنفاقا إضافيا كبيرا، وبالتالي تمويلا واسع النطاق. ومعظم الدول العربية تحتاج أيضا إلى دعم دولي أكبر لتمويل التكيف بمنح أو شروط ميسرة، فضلا عن متطلبات نقل الخبرة والتكنولوجيا لتطوير القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتوفر قمة المناخ التي عقدت في نوفمبر 2022 في مصر فرصة لتوسيع نطاق مساهمات المجتمع الدولي في تمويل المناخ ودعم التكيف في الاقتصادات العربية متوسطة ومتدنية الدخل. إن تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ أمر بالغ الأهمية للمنطقة العربية، وينبغي السير به جنبا إلى جنب مع جهود التخفيف والانتقال العالمية. فالبلدان التي تتكيف ستمتلك فرصا لخلق وظائف مستدامة ولدعم الانتعاش الاقتصادي والصمود بعد تداعيات جائحة كوفيد-19 وانعكاسات الحرب الدائرة في أوكرانيا.

ولا يوجد حل واحد يناسب جميع الدول العربية لأن كل بلد يواجه مجموعة من التحديات الخاصة به، ولكن تنطبق بعض المبادئ المشتركة على المنطقة بأكملها، وأهمها:

- إدراج سياسات التكيف في صلب جميع الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية.
- تحديد الاستجابات الصحيحة لمواجهة مخاطر المناخ.
- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية المرنة والمقاومة للتغير المناخي.
- تشجيع دور أكبر للقطاع الخاص في التكيف مع التغير المناخي.
- دعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من تغير المناخ.
- تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الضعيفة.

وفي ما يلي عدد من التوصيات لمواجهة التغير المناخي:

- وضع سياسات وإجراءات لخفض انبعاثات الكربون وفرض ضرائب على الانبعاثات.
- الحد من استخدام البلاستيك والاستعاضة عنه بالمنتجات التي يمكن إعادة تدويرها.
- الاستثمار في الطاقة المتجددة.
- اقتصاد في استهلاك المياه والحد من الهدر.
- استخدام الأساليب الزراعية المراعية للبيئة والمقننة للمياه.
- توفير التمويل الميسر للمشروعات المراعية للبيئة.

رابعا – التحول الرقمي في العالم العربي

أ. الفجوة الرقمية

نما عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية بمعدلات مرتفعة خلال العقدين الماضيين، فبلغ نحو 275 مليونا بنهاية عام 2020، أي ما يقارب 64% من عدد السكان، بينما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية عام 2000 نحو 3 ملايين أي أكثر بقليل من 1% من عدد السكان آنذاك. لكن الفجوة الرقمية بين البلدان العربية اتسعت بشكل كبير، فانتشار استخدام الإنترنت في بلدان مجلس التعاون الخليجي كاد يصل إلى 100% من عدد السكان (98.2% اعتماداً على أرقام تضمنها تقرير أممي عن الحكومات الإلكترونية لعام 2022) وسجلت مجموعة دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والمغرب والجزائر) انتشارا للإنترنت بلغ نحو 69%، وسجلت بلدان المشرق العربي (سوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين ومصر) نحو 65%. أما نسبة انتشار الإنترنت بالسودان فكانت منخفضة، إذ بلغت 28.4% من السكان، وفي اليمن نحو 26.7%.

ولم يقتصر اتساع الفجوة الرقمية على استخدام الإنترنت، فمعظم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الحكومية الرقمية والذكاء الاصطناعي تضع بلدان التعاون الخليجي في مقدمة الدول العربية من حيث التطور بهذه المجالات.

ويصنف مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، الذي تصدره مؤسسة أكسفورد إنسايتس سنويا، دول العالم حسب مدى استعداد حكوماتها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة، بناء على 42 مؤشرا عبر 3 ركائز: الحكومة، قطاع التكنولوجيا، البيانات والبنية التحتية. وبحسب هذا المؤشر، جاءت بلدان التعاون الخليجي عام 2021 في طليعة البلدان العربية، فاحتلت الإمارات المرتبة 19 عالمياً تلتها قطر بالمرتبة 26، ثم السعودية بالمرتبة 34، ثم عمان بالمرتبة 49، ثم البحرين بالمرتبة 55، وأخيراً الكويت بالمرتبة 63. أما باقي البلدان العربية فجاءت بعد ذلك، فاحتلت مصر المرتبة 65 وتونس المرتبة 77، والأردن المرتبة 80، والمغرب المرتبة 84، ولبنان المرتبة 94، والجزائر المرتبة 99 والعراق المرتبة 104.

ويبين الشكل التالي مدى التباين الكبير بين الدول العربية في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي.

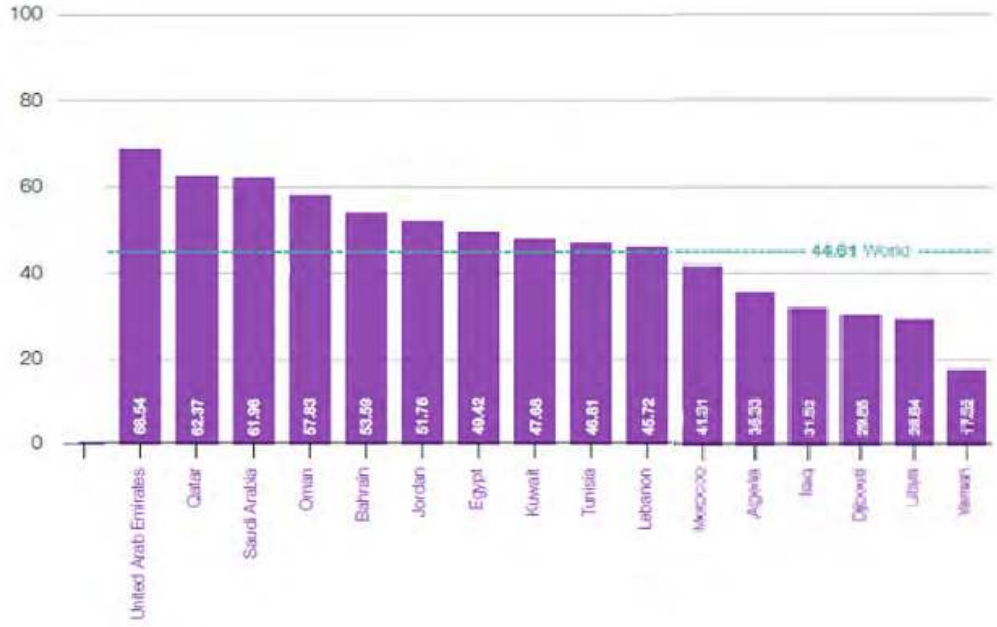

Index, 2022 **Readiness AI Government** ,Insights Oxford

ومن المتوقع أن تؤدي الفورة النفطية الحالية إلى زيادة الفجوة الرقمية بين بلدان مجلس التعاون وباقي البلدان العربية؛ فوفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي سيزيد دخل بلدان الخليج العربي بمقدار 1.3 تريليون دولار خلال السنوات الأربع القادمة، مقارنة بما كان متوقعا قبل ارتفاع أسعار النفط. هذا في الوقت الذي يتوقع فيه استمرار معاناة باقي البلدان العربية من مشاكل اقتصادية مزمنة.

ب. نقاط ضعف

رغم أن المؤشرات العالمية التي تقيس تقدم البلدان التكنولوجي والمعرفي والابداعي، تظهر بلدان الخليج العربي في مقدمة البلدان العربية، لكنها تشير أيضا إلى وجود ضعف في هذه البلدان مقارنة ببلدان العالم المتقدم. فمراتب بلدان الخليج العربي لا تزال متواضعة في العديد من المؤشرات الدولية، كمؤشر الابتكار العالمي الذي تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو (WIPO). وبحسب أحدث تقرير صدر عام 2022، احتلت الإمارات المرتبة 31 عالميا، تلتها السعودية بالمرتبة 51، ثم قطر بالمرتبة 52، ثم الكويت في المرتبة 62، فالبحرين بالمرتبة 72، فسلطنة عمان في المرتبة 79. ويقيس هذا المؤشر الابتكار عبر 7 فئات رئيسية، هي: المؤسسات، ورأس المال البشري والبحوث، والبنية التحتية، وتطور السوق، وتطور الأعمال، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا، والمخرجات الإبداعية. يتم دعم كل فئة من الفئات الرئيسية من خلال 3-5 مؤشرات أخرى، مما يشكل إطارا شاملا من 84 مؤشرا.

مراتب الدول العربية في مؤشر الإبداع العالمي، 2022 بحسب مكونات المؤشر

المراتب بحسب:	عالميا	المؤسسات	رأس المال البشري والبحوث	البنى التحتية	تطور الأسواق	تطور الأعمال	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	الإنتاج الإبداعي
الإمارات	31	6	17	7	23	26	59	45
السعودية	51	50	30	53	22	53	65	66
قطر	52	25	56	29	47	73	69	59
الكويت	62	86	55	36	73	101	68	60
المغرب	67	85	83	89	74	94	64	44
البحرين	72	27	78	32	75	93	73	98
تونس	73	92	45	85	98	116	53	61
الأردن	78	45	76	100	52	75	76	78
عمان	79	57	40	56	71	97	94	80
مصر	89	111	97	93	86	103	79	84
الجزائر	115	99	82	102	125	120	118	109
اليمن	128	132	124	120	87	127	124	95
موريتانيا	129	83	112	127	129	111	132	130
العراق	131	127	93	124	128	132	125	129

WIPO ,**Global Innovation Index2022**

ج. معالجة نقاط الضعف

المطلوب تعزيز نظام الابتكار الوطني في البلدان العربية بحلقاته الثلاث: التقليد – التوطين – التوليد، بإنشاء روابط وثيقة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، تعمل من خلال علاقاتها وأنشطتها على إيجاد واستيراد وتوطين وتعديل وإنتاج تقنيات جديدة وتعزيز الصناعات الوطنية. ويتطلب هذا جذب المواهب والاحتفاظ بها، وهذا ما يقيسه مؤشر تنافسية المواهب العالمي الذي يصدره المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، إنسياد (INSEAD) . فوفق أحدث مؤشر صدر عام 2022، احتلت الإمارات المرتبة 25، تلتها قطر بالمرتبة 38، ثم السعودية بالمرتبة 43.

مراتب الدول العربية في مؤشر تنافسية المواهب العالمية

الإمارات	25
قطر	38
السعودية	43
عمان	60
الكويت	61
الأردن	72
لبنان	84
مصر	86
تونس	91
المغرب	96
الجزائر	104
موريتانيا	125

THE GLOBAL TALENT COMPETITIVENESS INDEX2022

خامسا - الرسائل الأساسية

في ضوء الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، من الملح على الدول العربية أن تعزز تعاونها لتحقيق المزيد من التعاضد والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، بالتركيز على التحول الرقمي وتحرير انتقال السلع وإزالة المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوفير حرية انتقال الأفراد بين الدول العربية، وحرية انتقال رؤوس الأموال وتسهيل التحويلات المالية، وحرية انتقال وتجارة الخدمات بين الدول العربية.

كما يتعين العمل على إنشاء سلاسل قيمة وامداد عربية من خلال موانئ محورية وخطوط بحرية عربية، ومراكز لوجستية ودعم النقل المتعدد الوسائط وإنشاء بورصة سلعية عربية. وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة وفي ريادة الأعمال، والالتزام بتعزيز الاصلاح الاداري لتحقيق الكفاءة في الخدمات وللحد من الفساد وتحقيق العدالة والشفافية في ممارسة الأعمال.

لقاءات بارزة لرئيس اتحاد الغرف العربية في زيارته إلى بيروت
سمير ناس: القطاع الخاص العربي والخليجي يقف إلى جانب أشقائه حتى يستعيد الاقتصاد اللبناني عافيته

تحت رعاية وبحضور دولة رئيس مجلس الوزراء في لبنان نجيب ميقاتي، عقد "منتدى الاقتصاد العربي" بدورته 28 في فندق فينيسيا انتركونتيننتال تحت عنوان: "لبنان: الطريق إلى النفط"، وذلك بتنظيم من "مجموعة الاقتصاد والاعمال"، بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية واتحاد الغرف اللبنانية والهيئات الاقتصادية اللبنانية والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "ايدال" وجامعة الدول العربية.

وشهد المنتدى مشاركة لبنانية وعربية واسعة، وحضور أكثر من 400 مشارك من لبنان ومن نحو 30 بلداً، يتقدمهم رئيس مجلس الوزراء في لبنان نجيب ميقاتي وأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ورئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سنير عبد الله ناس، إضافة إلى عدد من الوزراء اللبنانيين الحاليين والسابقين وعدد من النواب الحاليين والسابقين إضافة إلى رؤساء الهيئات والغرف الاقتصادية والمهنية وقادة الشركات المالية والصناعية والتجارية والاستثمارية عامة.

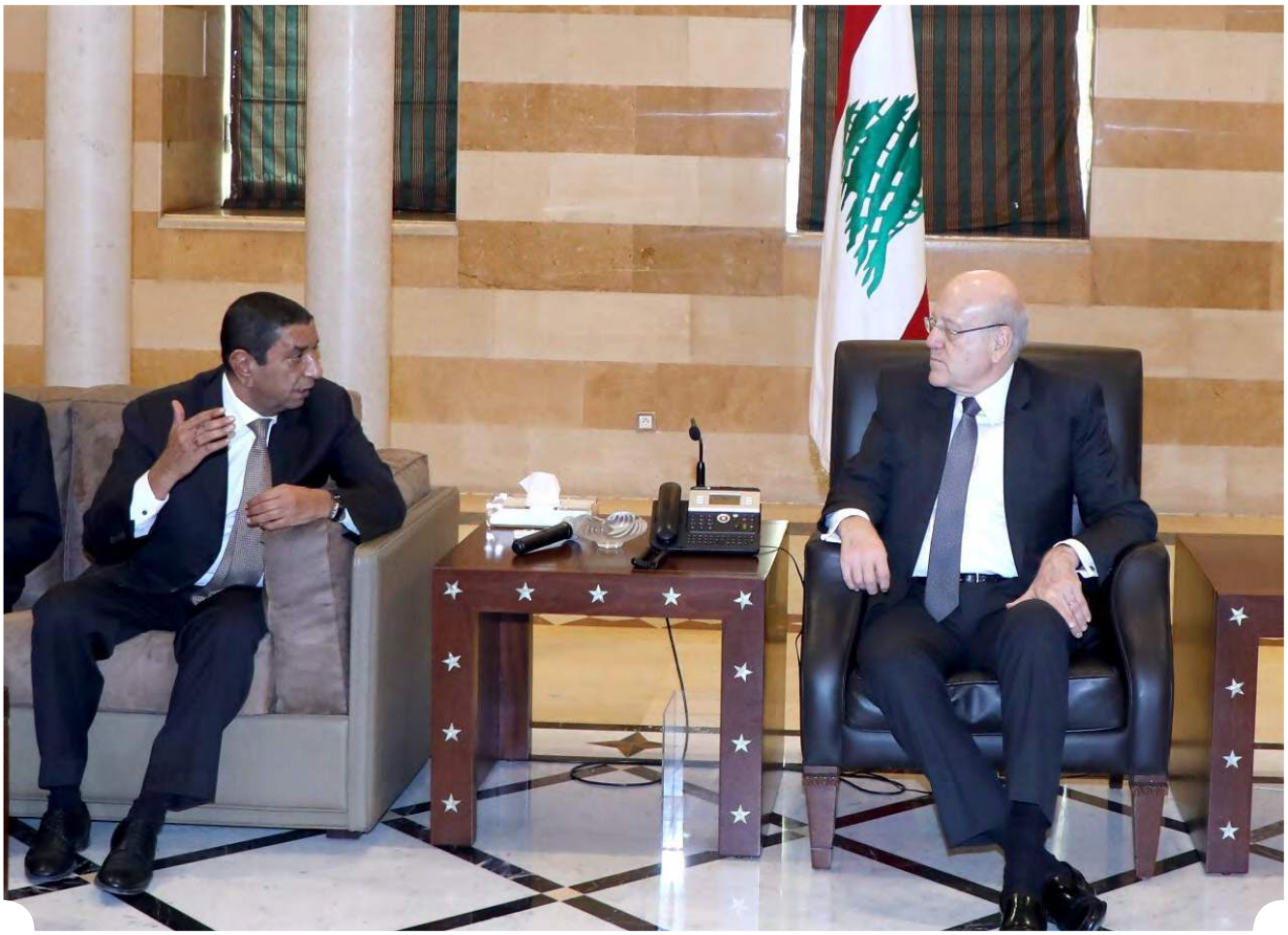

تناول رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي في كلمته في افتتاح أعمال المنتدى جملة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية "التي يمر بها الاقتصاد اللبناني على الرغم من حدة الأزمة، ومن بينها بلوغ النمو الاقتصادي نحو 2 في المئة، كما ان الاستيراد نما بنحو 44 في المئة خلال أول 11 شهراً من العام 2022، وهو مردّه الى تحسن النشاط الاقتصادي المحلي في ظل ارتفاع الطلب الداخلي. ومن بين المؤشرات الأخرى، تحسن قطاع البناء مع ارتفاع تسليمات الاسمنت بنحو 36 في المئة في الأشهر السبعة الاولى من العام 2022، في ظل مواصلة نمو الرخص الممنوحة من قبل نقابة المهندسين، ما قد يؤدي إلى نشاط أفضل في القطاع العقاري مستقبلاً. كذلك، من بين المؤشرات الأخرى ارتفاع تدفق الزائرين عبر مطار بيروت بنحو 53 في المئة، والتحسّن الموازي في التدفقات المالية بالعملة الصعبة باتجاه الاقتصاد المحلي. وزيادة عدد السياح بنحو 70 في المئة في الأشهر التسعة الأولى 2022، وتحسن النشاط الفندقي مع ارتفاع نسبة اشغال الفنادق من 45 في المئة في الفترة نفسها. إلى جانب زيادة تحويلات العاملين في الخارج بنحو 7 في المئة لتبلغ 6.8 مليار دولار".

واعتبر الرئيس ميقاتي أنّ "القطاع الخاص اللبناني ما زال يعمل دون قدرته الإنتاجية ويتطلع إلى استتباب الأوضاع السياسية العامة، من أجل استعادة عامل الثقة والتوصل إلى توافق حول الأجندة الإصلاحية وإبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة البلاد إلى مسار النمو المرجو، واحتواء الضغوطات الجمّة التي ما زالت ترزح تحتها الأسر اللبنانية في يومنا هذا. أما من ناحية القطاع العام، فهو بات يرزح تحت أزمة هائلة حيث أنّ مجمل الموازنة لا تتجاوز المليار دولار بالدولار النقدي مقابل ما يقارب 17 مليار دولار في موازنة العام 2019، ما يحدّ من الموارد المتاحة للبنى التحتية والنفقات التشغيلية والاستثمارية".

واعتبر أن "جهود ترشيد الانفاق وتعزيز مداخيل الدولة يجب ان تكون من أولوية الدولة في المستقبل المنظور كون اختلال المالية العامة من أبرز المعضلات التي ترهق الاقتصاد الكلّي ومعالجتها تشكل مدماكا أساسيا للبدء بالخروج التدريجي من الازمة القائمة".

وأكد أن "لبنان على مفترق طرق، خلاصته إما النهوض المنتظر أو التدهور القاتم"، موضحاً أنه "في حال تحقّق السيناريو السياسي–الاقتصادي الإيجابي، تبدأ الضغوط الاقتصادية والاجتماعية بالانحسار ويبدأ البلد بالنهوض من كبوته القاتمة. ويتمحور هذا الأمر بانتخاب رئيس جديد للجمهورية في أسرع وقت ممكن، وتشكيل حكومة جديدة تتعهد باعتماد نهج اصلاحي حقيقي بدعم سياسي فاعل وشامل يطال خصوصا القطاع العام وايجاد بيئة استثمارية آمنة في ظل قضاء عادل ومستقل، واستكمال الخطوات المطلوبة للانتقال الى مرحلة الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي، مما يؤسس للحصول على مساعدات خارجية واستثمارات باتجاه لبنان والتي تشترط انخراط الصندوق كمراقب دولي للإصلاحات في الداخل".

واستطرد أنه "في حال تحقق السيناريو الإيجابي المنشود، فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الفعلي نموا إيجابيا يتراوح بين 4 و5 في المئة في العام المقبل".

ولفت ميقاتي إلى أنه "في حالة السيناريو المعاكس فسيؤدي ذلك إلى المزيد من الركود الاقتصادي والتعثر في كافة القطاعات، وسيؤدي إلى ضغوط كبيرة على سعر الصرف مما ينعكس خصوصا على الأوضاع الاجتماعية وعلى الأُسَر اللبنانية بشكل عام. وفي موضوع النفط، قال ميقاتي: "لقد انجزت الدولة اللبنانية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية جنوباً وأطلقت عملية الاستكشاف في البلوك رقم 9 وسوف تقوم الشركات المكلفة بذلك بحفر بئر استكشافي في العام 2023. وفي حال أتت نتائج التنقيب إيجابية، يتعزز عامل الثقة في الاسواق. وبما أن عنوان المؤتمر اليوم هو "الطريق إلى النفط"، من المهم القول إن استكشاف الغاز سيدرّ مكاسب اقتصادية هامة على لبنان، أولاً من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وتالياً من خلال تعزيز إيرادات الدولة في حال تبيّن أن الموارد الهيدروكربونية قابلة للتسويق. كما أن انتعاش القطاع الهيدروكربوني في لبنان سيخفض من عجز قطاع الطاقة ويعزز الوضعية الخارجية للبنان ويساعد على الولوج الى نهوض اقتصادي عام".

وشدد ميقاتي على أن "عملية المسار السريع للاستكشافFast Track Exploration ، وفي حال وجود كميات تجارية سوف يستتبعها تطوير للحقل بالسرعة القصوى، وذلك لإمداد السوق المحلي بالغاز الطبيعي، وعلى وجه التحديد معامل الكهرباء، بدءاً بمعمل الزهراني جنوباً حتى دير عمار شمالاً. وسوف يكون هناك

دور كبير للقطاع الخاص في عملية تمويل وإنشاء البنى التحتية للغاز الطبيعي، ما سيساعد على خفض كلفة الكيلوواط ساعة وسوف يسهم في تنمية الصناعات المحلية التي سوف تعتمد على الغاز الطبيعي".

وختم ميقاتي بالقول إن الحكومة تعمل جاهدةً على إعطاء الاولوية لقطاع الطاقة في لبنان لما لهذا القطاع من تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني، ونأمل في العام المقبل أن يكون عنوان مؤتمركم "لبنان بلد نفطي".

أحمد أبو الغيط

بدوره، تناول الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الصعوبات الاقتصادية في لبنان وتبعاتها الاجتماعية والإنسانية والأمنية المثيرة لقلق، مشيراً إلى أن ثمة تدهوراً خطيراً في الناتج المحلي الإجمالي، وفي قيمة العملة، ومعدل البطالة نحو 30 في المئة.

وشدد على أن الإصلاحات المطلوبة لإخراج لبنان من الأزمة باتت ضرورة مُلحة ولا تقبل التأجيل، خصوصاً في ضوء تفاقم أزمتي الغذاء والطاقة، وما يشهده الاقتصاد العالمي من ظروف زادت من صعوبة الأوضاع ما يشكل باعثاً للإسراع بالإصلاح.

وأوضح أن الخطوة الأولى على "الطريق إلى النفط" هي الإصلاح، داعياً إلى الجدية في إصلاح النظام المالي والمصرفي وهيكلة الدين العام بما يمكن من استعادة الثقة في النظام المصرفي، والحفاظ على حقوق، ووقف الانهيار في قيمة العملة المحلية.

كما دعا إلى ضرورة استكمال بنود الاتفاق الأولي الذي تم التوصل إليه مع صندوق النقد الدولي عبر إقرار القوانين اللازمة تمهيداً للتوصل إلى اتفاق نهائي يسهم في تحقيق التعافي الاقتصادي، ويفتح الطريق أمام تدفق أكبر للمساعدات الدولي، مشدداً على أهمية تكريس الثقة تشكل التي جوهر الإصلاحات المطلوبة.

ودعا أبو الغيط إلى ضرورة الإسراع في إنهاء الشغور الرئاسي، منبهاً القيادات السياسية الالتفات إلى خطورة اللحظة التي يمر بها البلد وتجاوز الانقسامات واحتواءها وسط ظرف دولي مضطرب، داعياً إلى إبقاء قنوات الحوار مفتوحة بين جميع القوى والتيارات السياسية، مؤكداً أن الجامعة العربية على أتم استعداد للقيام بما يُطلب منها في هذا الصدد.

سمير ناس

من جهته، انطلق رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير ناس من التأكيد على أن القطاع الخاص العربي والخليجي، يقف إلى جانب نظيره اللبناني، حتى يستعيد الاقتصاد اللبناني عافيته، مشيراً إلى إن الحضور العربي في المنتدى، يهدف إلى دعم مسار التعافي والإصلاح الاقتصادي، والمساهمة في دفع مسيرة الاستقرار والنمو في لبنان، متعهداً العمل على تشجيع وتحفيز عودة الاستثمارات، خصوصاً وأن لبنان يزخر بالإمكانات والموارد البشرية والطبيعية والمشاريع المنتجة، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي يؤهله لأن يكون مركزاً لوجستيا لحركة التجارة عربياً، وإقليمياً، ودولياً.

ووجه ناس بضرورة العمل لإخراج لبنان من النفق، والعمل على تجديد الثقة باقتصاده والعمل على عودته إلى خارطة الدول المزدهرة، مؤكداً دعم القطاع الخاص العربي للبنان وتقديم كل ما من شأنه تحقيق ذلك.

واعتبر ناس أنّ إنجاز اتفاق ترسيم الحدود البحرية، يشكل رافعة للنهوض من حال الانهيار واستعادة الثقة المحلية والعربية والدولية بالاقتصاد اللبناني، على الرغم من أنّ الفوائد المحتملة لا تلغي أهمية المضي في مسار الإصلاحات التي لا بد للبنان القيام بها في أسرع وقت، وفقا للاتفاق مع صندوق النقد الدولي. ورأى أن منتدى الاقتصاد العربي يشكل بارقة أمل لعودة لبنان إلى تألقه بخطوات ثابتة وواثقة، ونأمل الإسراع باتخاذ كل ما يلزم من الإصلاحات المطلوبة لاستعادة الثقة.

محمد شقير

بدوره، أشاد رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية محمد شقير بالتطورات الهائلة الجارية في الدول الخليجية الشقيقة إن كان على مستوى دورها أو على مستوى الإنجازات الباهرة والتقدم المحقق في مختلف المجالات، ما جعلها لاعباً أساسياً في الاقتصاد العالمي وقاطرة للنمو في المنطقة.

وأشار إلى أن "ما يعزز هذا التوجه، توقيع المملكة العربية السعودية مؤخراً 34 اتفاقية اقتصادية استراتيجية مع الصين بقيمة 30 مليار دولار، في حدث تاريخي استثنائي سيكون له تأثيراً إيجابياً كبيراً في المسار الاقتصادي والدور الإقليمي والدولي للمملكة. وأيضاً الحدث الاستثنائي الثاني، يتمثل بمونديال قطر 2022".

وأكد شقير أنه "من مسؤوليتنا كقطاع خاص أيضاً أن نصب تركيزنا وجهودنا على التشبيك بين اقتصادات الدول العربية غير الخليجية وبين اقتصادات الدول الخليجية لترسيخ وتوسيع النشاط الاقتصادي وزيادة النمو وتعميم الفائدة والازدهار".

وأوضح أن "لبنان بدأ فعلياً السير على الطريق الى النفط، خصوصاً أن كل المعطيات تؤكد على أن التقدم على هذا المسار حاصل، إن كان بالنسبة للاستكشاف حيث أعلنت شركة توتال أنها ستبدأ عملية الحفر مطلع النصف الثاني من العام 2023، في حين أن الدراسات والمسوحات التي أُجرِيَت تظهر وجود مكامن نفط وغاز في مياهنا الإقليمية".

ودعا شقير القطاع الخاص العربي، إلى "الاطلاع على الفرص المتاحة في لبنان في مجال النفط والغاز والدخول في استثمارات مباشرة وبشراكة مع القطاع الخاص اللبناني، في هذا القطاع الواعد، خصوصاً أنه مع اكتشاف الغاز، ستكون المتطلبات كبيرة وهي تتعلق بالبنى التحتية للاستخراج والتخزين والتوزيع والإمداد فضلاً عن الأمور اللوجستية وغير ذلك".

رؤوف أبو زكي

من جهته، استهل الرئيس التنفيذي لمجموعة "الاقتصاد والأعمال" رؤوف أبو زكي كلمته بلمحة عن المنتدى بعد توقف قسري فرضته جائحة كورونا وظروف لبنان المعقدة، مشيراً إلى أن المنتدى استقطب على مدى السنوات الماضية معظم رؤساء الحكومات من دول المنطقة، وهيئات التمويل العربية والدولية ورؤساء المصارف والمستثمرين العرب والدوليين.

ولفت أبو زكي أنه لم يكن لهذا المنتدى أن يعود وينعقد لو لم تبرز بوادر إيجابية في لبنان، انطلاقاً من ترسيم الحدود البحرية وإمكانية استخراج النفط والغاز. وقال: "نعود اليوم مع تباشير الطاقة وتشجيع من دولة الرئيس نجيب ميقاتي، والذي عايش ولادة هذا المنتدى، بل وعايش تجربة مجلة ومجموعة "الاقتصاد والأعمال"، ونحن هناك معاً يا دولة الرئيس نحارب السلبيات بالإيجابيات.

ونحارب الإحباط بالتفاؤل. ونحارب الفئويات بجمع الناس كل الناس، وبجمع اللبنانيين مع اللبنانيين وبجمع العرب مع من تبقى من أصدقاء للبنان من العرب وغير العرب".

وخلص أبو زكي إلى القول: "بالطبع، لا نستطيع أن نتفاءل وحدنا، بل نحن جزء من هذا القطاع الخاص اللبناني المتضرر والمقاوم والذي بمثابة طائر الفنيق".

وأوضح أن "الاستثمارات في لبنان لم تتوقف، رغم الانهيار المصرفي والنقدي والاقتصادي، حيث أن الصناعات في مجالات كثيرة تكبر والصادرات تزداد والتحويلات مستمرة، لكن المؤسف هو عدم انتخاب رئيس وتشكيل حكومة".

أضاف: "العالم يدعونا إلى الإصلاح ليمد لنا يد الدعم والمساعدة، ونحن نعتبر أنّ بذرة التغيير زرعت وسوف تزدهر وعنوانها الأصغر هو نواب التغيير، لكن التغيير الأهم هو ما بات يعتمل في نفوس الأجيال الجديدة من غضب ونقمة وتحضير لانتفاضة وطنية شاملة، إذا لم تعد الأوضاع إلى طبيعتها".

تكريم الوكيل وناس

وكان الرئيس نجيب ميقاتي موضع تكريم من قبل مجموعة الاقتصاد والاعمال وغرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان وغرفة بغداد.

كما شهد المنتدى تكريم الأستاذ سمير ناس رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين. كما جرى تكريم الأستاذ أحمد الوكيل رئيس الغرف التجارية المصرية بالإسكندرية الذي يعد أحد رواد العمل العربي المشترك.

لقاء رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي

استقبل رئيس مجلس الوزراء في لبنان نجيب ميقاتي، وفداً برئاسة رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، وبمشاركة رجال أعمال لبنانيين وعربا من الاتحادات العربية المشاركة في الدورة 28 من منتدى الإقتصاد العربي التي انعقدت في فندق فينيسيا بتاريخ 22-12-2022.

استهل اللقاء رئيس مجموعة الإقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي شاكراً الرئيس ميقاتي على الرعاية والاهتمام، وأكد عودة مجموعة الإقتصاد والأعمال إلى عقد المؤتمرات في لبنان إذ أن للمجموعة 3 مؤتمرات في النصف الأول من العام المقبل.

بدوره شدد رئيس غرفة البحرين ورئيس اتحاد الغرف العربية سمير ناس، في كلمته على أنّ "جميع العرب يريدون العودة الى لبنان والإستثمار فيه، ولكنهم يطالبون في الوقت ذاته بتذليل العقبات التي تعيق هذه العودة وأهمها إعادة الثقة".

وأشار الرئيس ميقاتي إلى أنّ "المؤتمرات أساسية في دعم النشاط الأقتصادي والأستثماري وليس فقط في أهمية محتواها، بل في العلاقات والنقاشات التي تنشأ خلالها، وعلى هامشها"، مؤكدا أنّه "على الرغم من الوضع الصعب فإن لبنان سيكون من أفضل المقاصد الاستثمارية، نظراً لآفاق النمو المشجع في السنوات المقبلة الذي يأتي بعد الإنكماش الذي حصل في الاقتصاد منذ العام 2019".

وقال إنّ "هناك نمواً في التجارة يتم تمويله من الأموال الموجودة في البلد بشكل أساسي"، مشيراً إلى أنّ "هناك فرصاً للاستثمار في القطاعات جميعها وذلك بأسعار مشجعة"، معتبرا أنّه "إذا وضعنا السياسة جانباً، يمكننا عبر الإصلاح الإقتصادي وعبر تفادي أخطاء الماضي أن نبدأ بداية جديدة"، لافتا إلى أنّ "مشروع إيجاد حل لأموال المودعين أصبح ناضجاً ويمكن تذليل العقبات المتبقية ومعظمها سياسية"، موضحا أنّ "هذا المشروع بالنسبة للمودعين الصغار والذين يشكلون 88 في المئة من المودعين، أما بالنسبة لـ 12 في المئة فاقترحنا حلاً وهو صندوق لإستعادة الودائع يساهم فيه المودعون والمصارف والدولة وهذه صيغة يمكن التوصل اليها في فترة وجيزة".

واعتبر ميقاتي أنّ "الحل في لبنان ليس صعباً، لكننا بحاجة إلى تكريس الإستقرار السياسي الذي يبدأ بانتخاب رئيس جديد للجمهورية وانتظام العمل في المؤسسات الدستورية ويمكننا بعدها العودة الى الخارج لجذب الاستثمارات والمساعدات"، مشيرا إلى أنه "يمكن ضبط سعر النقد في لبنان لأن الموارد من العملات الأجنبية كافية للقيام بذلك لأننا لا يمكن التفريط بالعملات الأجنبية كي لا تتسرب إلى الخارج، خاصة وأن جزءاً لا يستهان به من المستوردات تذهب الى الخارج".

ودعا ميقاتي إلى "تطبيق آلية تتيح للمصارف أن تبدأ عملها من جديد من خلال ميزانيات نظيفة وآليات جديدة وهي بالتأكيد تخضع للتوافق السياسي".

وطرح الجانب العراقي فكرة زيادة التجارة البينية بين لبنان والعراق ورحب الرئيس ميقاتي وقال إن العلاقات الرسمية والشعبية جيدة بين البلدين وتمنى أن يتم تعزيز هذه العلاقات وبسرعة.

وأشار ميقاتي إلى أن "لبنان بحاجة إلى تطوير الصيغة السياسية للتقليل من فرص التعطيل وليصبح أكثر تحفيزاً للعمل الحكومي بحيث يصبح من الصعب التعطيل"، لافتا إلى أنّ "أهم الأشياء التي يجب البدء بها هو تطبيق إتفاق الطائف من خلال تشكيل الهيئة الخاصة بإلغاء الطائفية السياسية، وتطبيق اللامركزية الإدارية وقانون انتخابي عصري".

وأشار ميقاتي إلى أن "انتخاب رئيس جديد للجمهورية يجب أن يكون بداية قاطرة الحلول اذا توفرت الإرادة السياسية الجامعة".

لقاء رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية

استقبل رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق محمد شقير، رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير ناس، يرافقه الأمين العام للإتحاد خالد حنفي، وتم البحث في سبل تطوير وتفعيل العمل الإقتصادي المشترك بين الدول العربية وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص العربي.

وفي مستهل اللقاء، رحب شقير بالضيف، وأكد إعطاء الهيئات الاقتصادية الأولوية لتعزيز التعاون الإقتصادي العربي المشترك، مشددا على "ان هذا الأمر يشكل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الدول العربية".

ولفت شقير الى انه "في الدول العربية، هناك الكثير من الفرص المتنوعة والواعدة وعلينا كإتحاد غرف عربية وكقطاع خاص عربي التعاون والتواصل في ما بيننا من أجل الإستثمار فيها وتطويرها، "لأن ذلك سيؤدي حتما إلى تنمية الإقتصادات والمجتمعات المحلية وخلق فرص عمل وتحسين الوضع الإجتماعي".

كما أكد شقير "أهمية تنمية التعاون بين القطاع الخاص اللبناني والبحريني من خلال تفعيل التواصل واللقاءات المشتركة لتحديد الفرص المتاحة في كلا البلدين ووضع خارطة طريق لتنمية العلاقات الإقتصادية المشتركة".

من جهته، نوه سمير ناس بالجهود التي يبذلها شقير إن كان في لبنان لتعزيز صمود القطاع الخاص اللبناني والإقتصاد الوطني والحفاظ على المؤسسات الخاصة ومجتمع الأعمال، وإن كان بإتجاه تعزيز التعاون العربي الإقتصادي المشترك، منوها في هذا الإطار بالزيارات الدائمة التي يقوم بها شقير على رأس وفود إقتصادية لبنانية الى الدول العربية.

وشدد ناس على "ضرورة زيادة التواصل والتعاون واللقاءات من أجل إستكشاف الفرص ومن أجل البحث في إمكانية خلق شراكات عمل مشتركة بين القطاع الخاص العربي"، مؤكدا "ضرورة تعزيز التعاون بين القطاع الخاص اللبناني والبحريني والبدء بمرحلة تعاون مجدية للبلدين وشعبيهما".

وفي نهاية اللقاء، قدم شقير للضيف ميدالية اتحاد الغرف اللبنانية وكتاب غرفة بيروت وجبل لبنان، كما قدم الرئيس ناس للرئيس شقير هدية تذكارية.

توقيع مذكرات تفاهم

وقّع اتحاد الغرف العربية، ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، على هامش أعمال "منتدى الاقتصاد العربي" بدورته 28 في فندق فينيسيا انتركونتيننتال تحت عنوان: "لبنان: الطريق إلى النفط"، ثلاث مذكّرات تفاهم مع كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية "المكتب العربي لريادة الاعمال الزراعية"، ومع شركة Meazone ltd، وشركة lojii international.

"منتدى بيروت الاقتصادي 2022" يناقش "التجارب العربية في الإصلاح الاقتصادي وصولا إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي"

نظّم اتحاد المصارف العربية، فعاليات "منتدى بيروت الاقتصادي 2022" تحت عنوان "التجارب العربية في الإصلاح الاقتصادي وصولا الى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي"، برعاية رئيس مجلس الوزراء في لبنان نجيب ميقاتي.

وألقى أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح كلمة الافتتاح قال فيها: "يُسعدني أن أرحّب بكم اليوم في بيروت، المدينة التي اشتاقت لتنير أضواءها، وتفرح بضيوفها، وتفتح قلبها من جديد إلى الأشقاء العرب، وتستعيد منبرها التاريخي، لمناقشة قضايانا العربية، وما أكثرها. ونعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لضيوفنا الأعزاء من الدول العربية، الذين شرّفونا اليوم بحضورهم الذي بلسم قسوة الغياب، وزوّدنا بجرعة من الثقة بأنّ لبنان في قلب كل مواطن عربي مهما اشتدت عليه الصعاب".

أشار أمين عام اتحاد المصارف العربية إلى أن "اتحاد المصارف العربية أصر على عقد هذا المؤتمر، في مكانه وزمانه، لنؤكد بأن بيروت لا تزال مدينة محببة لدى الإخوة العرب، وأنها نابضة بالحياة دائماً وابداً. وإذا عانت من كبوة، فإنها تنهض من جديد، بأفضل مما كانت عليه. هذا ما أثبته لنا التاريخ، وهذا ما نؤكده اليوم".

وقال: "ثلاثة أعوام، واللبنانيون يعانون من ثلاثية كورونا والأزمة الاقتصادية والأزمة المالية في ظلّ غياب أية إصلاحات ملموسة. إننا نهدِفُ من هذا اللقاء الكبير، إلى حشد الدعم، والطاقات، والخِبرات العربية واللبنانية، لمناقشة أهم هاجس يقلِقُ بال اللبنانيين وبعض الدول العربية، ألا وهو الخطط الإصلاحية، الاقتصادية والمالية والمصرفية، والبدائل المتوفرة، ومسار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وما هو مطلوب من صانعي القرار في لبنان في هذا الخصوص".

ورأى فتوح أنّ "تعافي الاقتصاد ممكن والحلول للخروج من نفق الازمة الاقتصادية والمالية متوفرة وممكنة".

الشيخ محمد جرّاح الصباح

بعد ذلك توالت الكلمات الرئيسية لافتتاح أعمال المؤتمر وألقى رئيس بنك الكويت الدولي، رئيس لجنة الاستثمار في اتحاد المصارف العربية محمد جرّاح الصباح، لفت فيها إلى "أننا في الكويت، لم نترك مناسبة يحتاج فيها لبنان الحبيب، إلى الدعم والمؤازرة، إلا وكنا من أوائل الداعمين، وخصوصاً اليوم فإنّ حضور الكويت يهدف إلى دعم مسار التعافي والإصلاح الاقتصادي، والمساهمة في دفع مسيرة الاستقرار والنمو. وإننا من هذا المنطلق، سنعمل بكل طاقاتنا، كلجنة استثمار في اتحاد المصارف العربية إلى تشجيع وتحفيز عودة الاستثمارات إلى لبنان، الذي يزخر بالإمكانات والمشاريع المنتجة، التي تخرج لبنان من النفق، وتعيده إلى خارطة الدول المزدهرة، وتجدد الثقة باقتصاده وبقطاعه المصرفي".

وأكّد أنّ "لبنان وشعبه لديه مكانة الصديق والأخ لدى دولة الكويت وشعبها. لذا نتمنى أن يفتح هذا المؤتمر باباً واسعاً، لاستعادة هذا البلد الحبيب لبنان، ثقة المجتمع العربي، والاطمئنان على مساره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن يحافظ على المناخ الاستثماري فيه، من خلال الإصلاحات المطلوبة، ونتمنى على الحكومة اللبنانية والجهات المعنية، وضع خطة تضمن استعادة أموال المودعين العرب حفاظاً على الثقة بلبنان وقطاعه المصرفي، والتي حتى لم تتأثر ودائعهم أبداً طيلة الأحداث اللبنانية، حيث حافظ القطاع المصرفي اللبناني على صلابته وقوّته ومتانته، لذلك نتطلّع بأمل كبير إلى المحافظة على القطاع المصرفي اللبناني واستمرار العمل فيه".

جوزيف طربيه

من جهته، لفت رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، الدكتور جوزيف طربيه، إلى أنّ "المنتدى يتناول أهم مواضيع الساعة في بعض الدول العربية، ألا هو موضوع الإصلاحات الاقتصادية ودور صندوق النقد الدولي كممر إلزامي لإنجاحها".

وقال: "ساهم صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية 2022 في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية عن طريق اقراض الاقتصادات المأزومة، حيث تمت الموافقة على صرف أكثر من 219 مليار دولار في هيئة قروض إلى 92 بلداً. كما ساهم الإقراض من صندوق النقد الدولي، والتوزيع التاريخي لمخصصات حقوق السحب الخاصة بقيمة 650 مليار دولار في توفير السيولة للبلدان التي تعاني من ضيق السيولة بعد جائحة كورونا. إلى جانب ذلك تمّ توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة على كل البلدان الأعضاء، منها 275 مليار دولار من نصيب اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية".

أضاف: "لقد أوردنا هذه الأرقام لنشير إلى أهمية الدور الذي يلعبه الصندوق على صعيد الاقتصاد العالمي، والذي يرافقه أعمال تحقق من سلامة اقتصادات البلدان وتقديم المشورة الفنية لها بما يساعد هذه البلدان التي تنفذ برامج إصلاحية مع الصندوق على الولوج إلى مؤسسات التمويل الدولية الأخرى وكذلك إلى أسواق المال".

وأوضح أنّه "في العالم العربي، تواصل عدة دول عربية التفاوض مع صندوق النقد الدولي لاعتماد إصلاحات اقتصادية والحصول على قروض ميسرة لاجتياز صعوباتها المالية، وتعبيد الطريق للحصول على تمويلات أخرى من جهات خارجية تربط تحركها بالحصول على ثقة الصندوق. وتأتي في عداد هذه الدول مصر، تونس، الأردن، السودان ولبنان. وتعاني هذه الدول أزمات اقتصادية عميقة ترافقها احتياجات تمويل ملحة، يجب أن ترافقها إصلاحات نقدية ومالية وضريبية وإعادة هيكلة القطاع العام وضبط الإنفاق ولجم التضخم. وقد جاءت تداعيات جائحة كورونا واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية والركود الذي أصاب الاقتصادات العالمية إلى مضاعفة حدة الأزمة في البلدان العربية المذكورة بحيث بدت الحاجة إلى تنفيذ برامج مع صندوق النقد أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويأتي لبنان اليوم في مقدمة الدول التي تسعى إلى تنفيذ برنامج تمويل من الصندوق ترافقه إصلاحات اقتصادية نأى عنها في السابق".

وقال: "في الواقع، لم تكن مسيرة التفاوض مع صندوق النقد الدولي سهلة، واليوم ستصبح أصعب مع وقوع لبنان في مرحلة

الفراغ الرئاسي والاشتباك الدستوري الحاصل حول استمرار صلاحية المجلس النيابي في التشريع في ظل تحوله إلى هيئة انتخابية يقتصر نشاطها على انتخاب رئيس للجمهورية ليكتمل عقد السلطات الدستورية. يضاف إلى ذلك دقة المواضيع المطروحة على المجلس النيابي للتشريع بشأنها والتي تتضمن بنوداً لا سابق لها في لبنان كشطب الودائع وتصفير الرساميل للمصارف، ووضع قيود على حركة الرساميل، وإجراء مراجعة على النظام الضريبي".

وأعلن انه "لم يكن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الخيار المرغوب في لبنان في أي يوم، لعدة اعتبارات تتمحور حول الحذر من الصندوق لأسباب متعددة لا مجال لتعدادها الآن، إلى أن حصل الانهيار المالي وتوقف لبنان عن دفع ديونه السيادية الخارجية وخروجه من أسواق المال العالمية وتعذّر عودته إليها دون اتفاق مع صندوق النقد الدولي. كما أنه لا يمكن أن نفنّد هنا الصعوبات التي يواجهها تحرك الصندوق في لبنان ووصفاته التقليدية أو المستحدثة سواء كان منها في إلغاء السرية المصرفية، وطلب اعتماد قانون الكابيتال كونترول وتوحيد وتحرير سعر الصرف وضبط عجز الموازنة العامة وشطب الودائع وإعادة هيكلة المصارف وتصفير رساميلها. وتشكك جهات عديدة في لبنان في الكثير من صوابية بعض المعالجات والطروحات القاسية التي تضمنها خطة الصندوق".

وقال: "يجب أن لا نغفل أنّ جزءاً مهماً من أزمة لبنان يتطلّب حلاً بالسياسة وليس فقط بالاقتصاد، لذلك يقتضي أن تعود المؤسسات الدستورية إلى عملها ويجري انتخاب رئيس للجمهورية ويعود المجلس النيابي للتشريع من أجل تعزيز ثقة المجتمع الدولي والعربي بلبنان وبمؤسساته. كما أن الثقة تعود بالإصغاء إلى توصيات أصحاب الخبرة الذين سيتناولون هذا الموضوع مسلحين بالعلم والمعرفة. إننا سنصغي بإمعان إلى تجارب الدول العربية الأخرى في إدارة علاقاتها مع صندوق النقد الدولي مع مقارنة الحلول المعتمدة في كل تلك البلدان التي سبقت لبنان في طريق الإصلاحات الاقتصادية، ذلك ما يسهل للبنان السير بالعلاقة مع صندوق النقد الدولي وإكمال تحقيق الإصلاحات المرجوة".

وخلص إلى أنّ "الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ممر ضروري للبنان للعودة إلى الشرعية المالية الدولية. ويبدو الأمر سائراً في لبنان في هذا الاتجاه على ضوء مناقشات المجلس النيابي اللبناني الجارية بهذا الخصوص، وما سوف يقره من قوانين تحفظ المصالح

اللبنانية العليا. وإننا في اتحاد المصارف العربية داعمون لهذه المسيرة".

محمد شقير

وألقى رئيس اتحاد الغرف اللبنانية ورئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير كلمة أعرب فيها عن سروره لتنظيم اتحاد المصارف العربية هذا المؤتمر المخصص لمناقشة موضوع هام بالنسبة للبنان "لعلنا نستفيد من تجارب الدول العربية في العملية الإصلاحية وصولاً الى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي".

وقال: "بإسمي وباسم القطاع الخاص، أعلن من هذا المنبر عن استيائنا الشديد من المشهد السياسي في البلاد، فرغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على الأزمة الاقتصادية التي أكلت الأخضر واليابس وأصابت المجتمع والاقتصاد والدولة بالصميم، لا نزال عالقين في عنق الزجاجة، ولا نعرف متى الخلاص. أكثر من ثلاث سنوات من الجلسات في مجلس النواب وقبله في الحكومة حول خطة التعافي ومشاريع القوانين الإصلاحية المرتبطة بها، ولم نصل الى نتيجة، إذ مما لا شك فيه، أن هذا الأمر لا يتعلق بقلة الخبرة والنقص بالمعلومات والمعطيات والحلول، لأن مدة ثلاث سنوات من الدراسة والنقاش والأخذ والرد، بصراحة هي مدة كافية ليس لإنتاج حلول فحسب إنما أيضاً كفاية لحصول جميع من في مجلس النواب والحكومة على شهادة دكتوراه بعلم المال والاقتصاد".

واعتبر أنّ "مشكلتنا الحقيقية في السياسة وعند بعض القوى السياسية التي تعطل الحكومات والبرلمانات وآليات اتخاذ القرارات، وكل الجهود الإصلاحية والإنقاذية"، مؤكّدا أنّه "في لبنان الوضع مختلف، حيث لدينا ممارسات سياسية متجذرة، تتمثل بالصراع الأبدي على السلطة الذي يعتمد كل أنواع ألاعيب الخفة والنكايات والشعبوية. والنتيجة هو كل هذا الخراب الذي نراه".

ورأى أن "الحل لهذا الموضوع الأساسي والحساس، هو اقتصادي، عبر قيام الدولة بواجباتها بإقرار وتطبيق خطة إنقاذيه اقتصادية ومالية وإصلاحية شاملة، والوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وحتماً اعادة العلاقات الى طبيعتها مع دول الخليج الشقيقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية".

وختم: "نؤكد أن القطاع الخاص لن ييأس، ونحن نأمل خيراً بأن يكون العام 2023 عام التعافي والنهوض، ولعل ترسيم الحدود البحرية الجنوبية سيحمل معه كل خير للبنان".

كلمة الرئيس نجيب ميقاتي

وتحدّث رئيس مجلس الوزراء في لبنان نجيب ميقاتي، فأكّد أنّ "الواقع الاقتصادي اللبناني المرير وفداحة الازمة المالية التي يعيشها الوطن والضغوطات الاجتماعية الراسخة، تقف شاهداً على ضرورة وأهمية وضع استراتيجية ومشروع متكامل لتبني اصلاحات بنيوية تؤمن التعافي والنهوض الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي تعاني من اختلالات اقتصادية جمة بما فيها بلدان منطقتنا العربية".

واعتبر أنّ "هكذا مسار يساهم في إعادة النمو، كما توازن المؤشرات الماكرو–اقتصادية، وهما من القواعد الأساسية في إطلاق حركة الاستثمارات وتوفير فرص العمل واستعادة الثقة. هذا المسار هو بحاجة لدعم المجتمع الدولي ومؤازرته عبر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي يقوم بدور محوري في هذا السياق لمواكبة عملية الاصلاح والخروج الأمن من الأزمات المستفحلة".

وقال: "إننا على قناعة أنه لا مخرج للأزمة الاقتصادية النقدية الراهنة التي يعاني منها لبنان من دون اقرار الاتفاق النهائي مع صندوق النقد بما يؤمن تدفق مداخيل بالعملات الأجنبية الى لبنان، أكان من خلال صندوق النقد مباشرة أو من خلال الدول المانحة في ما بعد، والتي لن تمد يد المساعدة إذا لم يكن هنالك مراقب دولي للإصلاحات ألا وهو صندوق النقد. كما أن ابرام الاتفاق سوف يمكن ايضا من وضع البلاد على سكّة النمو الاقتصادي الإيجابي وأن يحد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الأسر اللبنانية بشكل عام".

وأكد أنه "في ظل النزيف الحاصل في الموجودات من النقد الأجنبي، على رغم تراجعه بشكل لافت في الفترة الاخيرة، سنبقى ملتزمين من ناحيتنا باستكمال كل ما هو ضروري من اجل إعادة لبنان، الى خارطة الاتزان المالي والنقدي في ميزان المدفوعات والحساب الجاري، وإلى ضبط العجز في الموازنة وصولا إلى استدامة الدين العام. ان هذا النهج يتعزز عبر إنجاح المباحثات مع

الصندوق والتي نعتبرها فرصة مهمة واساسية للبنان واللبنانيين".

وقال: "بعدما توصلنا إلى "اتفاق على صعيد الموظفين" مع صندوق النقد الدولي، يبرز التحدي الأكبر في استكمال مختلف السلطات اللبنانية اقرار القوانين والاجراءات الواردة في هذا الاتفاق، من اجل ابرام الاتفاق النهائي مع مجلس إدارة الصندوق. إن هذا الاتفاق يفتح الباب نحو الحصول على التسهيلات المرجوة المباشرة ويحفز كذلك الدول والجهات المانحة".

وتوقّف ميقاتي عند واقع القطاع المصرفي اللبناني وآفاق إصلاحه المستقبلي، لافتا إلى أنّ "القطاع المصرفي اللبناني، والذي عرف سنوات حميدة على فترة طويلة من الزمن، يعاني اليوم من أزمة قاسية وخطيرة بحيث ينبغي تصافر جهود كل السلطات السياسية والنقدية والمصرفية من اجل احتواء الاختلالات القائمة والنهوض بالقطاع نحو التعافي والخروج من كبوته الحالية".

أضاف: "لا بدّ من التذكير في هذا المجال، أن القطاع المصرفي اللبناني شكّل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني على مدى العقود الثلاثة الماضية وذلك قبل اندلاع الأزمة المالية الأخيرة. فقد ساهم القطاع المصرفي بشكل فعّال في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل الفردي والذي بلغ 8،000 دولار قبيل الأزمة الأخيرة ما وضع لبنان بين البلدان المتوسطة الدخل عالمياً، ووفّر القطاع المصرفي ما نسبته 60% من الاحتياجات التمويلية للقطاع العام، و50% من تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى تمويل القطاع الخاص بمحفظة تسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت عتبة الـ100 في المئة، ناهيك عن توظيفه ما يقارب 26,000 موظفاً من ذوي المهارات العالية، يشكّلون مدماك الطبقة الوسطى في لبنان".

ورأى أنّ "الازمة الراهنة التي يعاني منها القطاع المصرفي منذ تشرين الأول 2019، هي أزمة قطاعية، تعود جذورها الى أوضاع اقتصادية غير منتظمة وإلى مالية عامة واهنة في ظلّ تعرض ملحوظ لميزانيات المصارف لمخاطر القطاع العام".

ولفت الى ان "عمق الازمة التي يمر بها الاقتصاد اللبناني وتشعبّها يستوجبان قرارات شجاعة وقوانين إصلاحية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي ليصبح في وضع سليم بعد عقود من السياسات الاقتصادية والمالية الخاطئة او غير المتوازنة. هذا ما ورد في صلب مشروع قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي على مستوى الإطار التنظيمي، حيث برزت أهمية تمتين القطاع المصرفي بجهود إعادة الهيكلة لتعزيز وضعيته المالية وحوكمته وقدرته على مواجهة الضغوط في سبيل اعادة دوره المميز في الاقتصاد اللبناني".

واعتبر أنّ "الخروج من المأزق يجب أن يكون عن طريق حلّ عام وتسوية عامة تنطوي قبل كل شيء على انتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت ممكن وتشكيل حكومة جديدة والاسراع في عجلة الإصلاحات المنشودة وإبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي وبالتالي الحصول على المساعدات الدولية الموعودة، وذلك في سبيل احتواء المخاطر الكامنة حالياً كشرط مسبق لأي نهوض اقتصادي مرجو على المدى المتوسط والطويل".

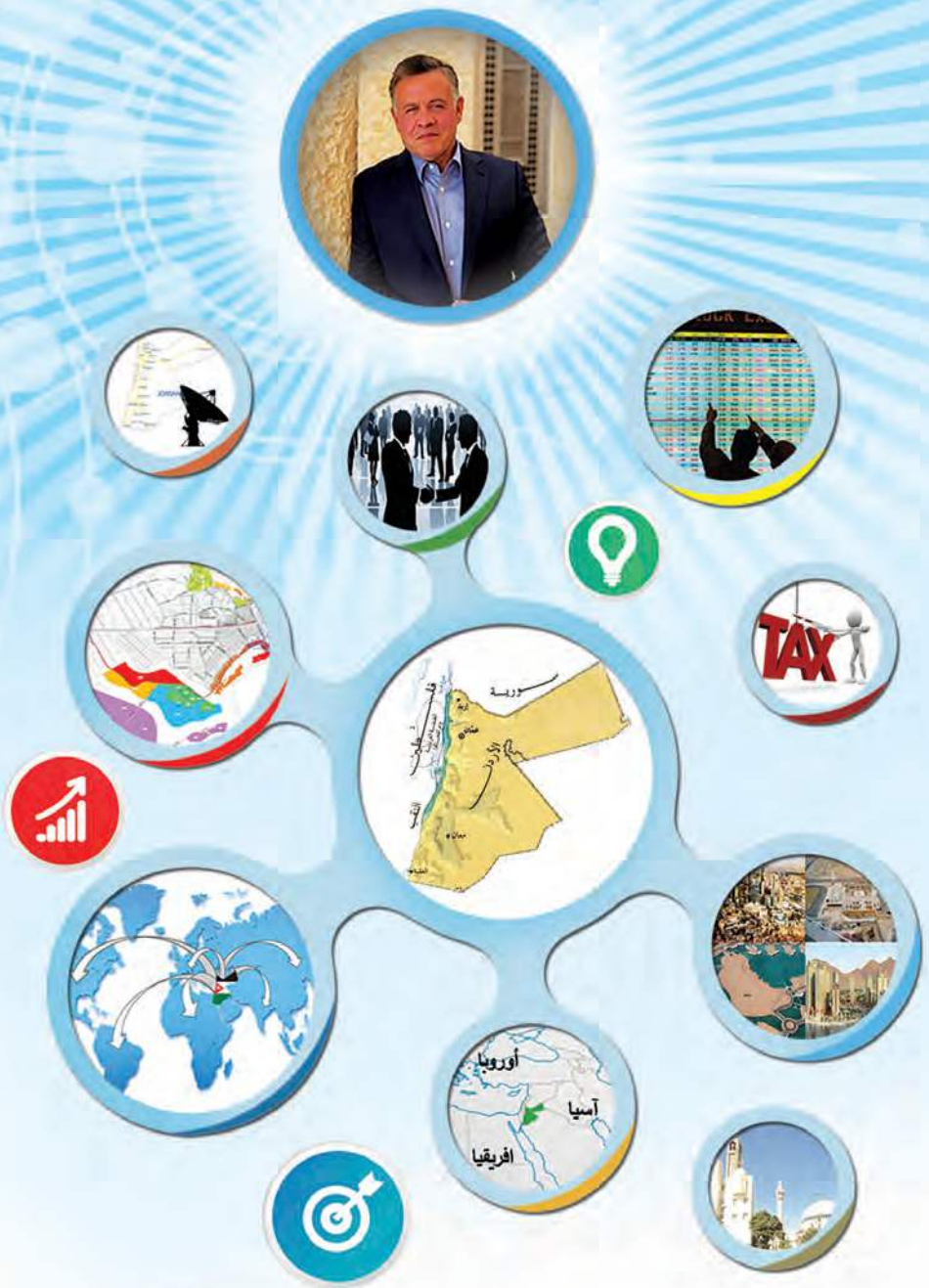

- قيادة حكيمة Wise Leadership
- التعايش الديني المميز Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

الرؤيا Vision

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

اتحاد الغرف العربية يشارك في
الاجتماع السنوي العاشر للجهاز العربي للاعتماد

شارك اتحاد الغرف العربية في الاجتماع السنوي العاشر للجهاز العربي للاعتماد (ARAC) والاحتفال الذي أقيم لهذه المناسبة في القاهرة خلال الفترة 5-8/12/2022، بدعم من الوكالة السويدية للتنمية (سيدا) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والذي تخلله اجتماع الجمعية العمومية وسلسلة من الاجتماعات الفنية وورش العمل المتخصصة والتوعوية بشأن الاعتماد والمطابقة والتعاون بين أجهزة الاعتماد العربية لتعزيز سلاسل الامداد والصادرات ولا سيما في إطار التجارة العربية البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

شارك اتحاد الغرف العربية للمرة الأولى في اعمال اللجنة التوجيهية للجهاز العربي للاعتماد التي عقدت يوم 6 ديسمبر 2022، والتي بحثت في التقدم المحرز في المشروع الممول من سيدا بمبلغ 2.7 مليون دولار أميركي في مجالات:

- دعم 100 من أجهزة تقييم المطابقة (CABs) في الدول العربية، منها 30% من النساء من العاملات في هذا المجال.
- دعم 150 من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال قطاع الغذاء، منها 50% من النساء من أصحاب العمل او العاملات، ومساعدتهم لبناء وتحسين أدائهم وقدراتهم في مجال الجودة عبر أجهزة تقييم المطابقة (CABs) المعتمدة من الجهاز العربي للاعتماد.

وللاستفادة من هذا المشروع، تم اختيار 6 دول وهي كل من مصر والجزائر وتونس والمغرب ولبنان والأردن لتقديم الدعم في عدد من المنتجات الغذائية التي تتوفر فيها إمكانيات للتطوير وزيادة التصدير، وعلى الشكل التالي:

- منتجات طازجة (الفاكهة والخضار بما فيه المثلجة والمجففة) >> المغرب، مصر
- تمور النخيل >> تونس، الجزائر
- منتجات المخابز والحلويات >> مصر، الأردن، لبنان
- الزيتون وزيت الزيتون >> تونس، مصر، المغرب
- العصائر والمربيات والمعلبات >> مصر، الأردن، تونس

كما بحثت اللجنة التوجيهية في خطة العمل للسنوات القادمة وفي مجالات تعزيز دور الجهاز العربي للاعتماد، وأكدت على الاهتمام بالجانب الإعلامي للترويج لدورها والنجاحات التي أحرزت خلال الفترة المنصرمة.

وقد عقد اتحاد الغرف العربية اجتماعات مع المسؤولين في الجهاز العربي للاعتماد لتأكيد الاهتمام بالتعاون مع هذا الجهاز، بما يعزز استفادة الغرف العربية وأعضائها، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها في الحصول على شهادات الاعتماد والمطابقة، ولا سيما منها الشركات المعنية بإنتاج وتصنيع وتجارة السلع والمنتجات الغذائية. وتم الترحيب بذلك، حيث سيتم ارسال طلب لانضمام اتحاد الغرف العربية كعضو أصيل من أصحاب المصلحة (Stakeholder Membership). وبناء على ما تقدم، يقترح تعزيز التعاون مع الجهاز العربي للاعتماد من خلال:

- الاستمرار في المشاركة بعضوية اللجنة التوجيهية للمشروع الجاري تنفيذه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الانضمام لعضوية الجهاز العربي للاعتماد كأصحاب مصلحة Stakeholder Members.
- دعوة الجهاز العربي للاعتماد للمشاركة في فعاليات اتحاد الغرف العربية، لا سيما مؤتمر الأمن الغذائي العربي – الافريقي المقترح عقده في السودان في سبتمبر 2023.
- تنظيم مشترك لورش عمل توعوية بأهمية الاعتماد والمطابقة ومتطلبات إزالة بالمعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- استضافة فعاليات للجهاز في مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت.
- تعميم منشورات واستبيانات الجهاز العربي للاعتماد على الغرف العربية وعلى موقع الاتحاد.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian Chamber of Commerce
الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية

تقيّم أداء الاقتصاد البلجيكي في الأشهر الأولى 2022.. والتوقعات المستقبلية

أظهر تقرير صادر عن الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية، أنّه بعد أن تعافى الاقتصاد العالمي، والأوروبي على وجه الخصوص، بشكل أسرع من المتوقع من أزمة كوفيد 19، كان عليه مواجهة أزمتين جديدتين، أولهما أزمة سلاسل توريد السلع الاستهلاكية والاستثمارية حيث لم تتمكن هذه السلاسل من الاستجابة للطلب المتزايد بالشكل المناسب، مما أدى إلى إضعاف الانتعاش الاقتصادي، وبالرغم من ظهور علامات أولية مطلع عام 2022 تدل على أن مشكلات سلسلة التوريد العالمية أخذت تخف وأن التدفقات التجارية بدأت في الانتعاش مرة أخرى، إلا أن انخفاض الثقة استمر. وبعد ذلك أصيب الاقتصاد الدولي بصدمة جديدة، حيث أدت الأزمة الأوكرانية في شباط / فبراير إلى تفاقم قضايا سلسلة التوريد لبعض الصناعات، وتفاقم الضغط على أسعار الطاقة والسلع الأساسية الأخرى. وأدت التوترات بين العرض والطلب في أسواق الطاقة الدولية إلى زيادات هائلة في الأسعار، لا سيما الغاز الطبيعي، مما أثر سلبًا على توقعات النمو.

أظهر تقرير الغرفة أنّ إجراءات الحجر الشديدة التي فرضت في بعض المراكز الصناعية واللوجستية في الصين، في محاولة لخفض الأعداد المتزايدة من إصابات كوفيد 19، أدّت إلى اضطراب آخر في سلاسل التوريد العالمية. وهو ما أدى إلى تسجيل معدلات تضخم عالية في معظم أرجاء العالم، فمثلا سجلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو معدلات تضخم هائلة لم تشهدها

على مدى عدة عقود، وبلغت ما بين 7 و8.5%، وتجاوز ارتفاع الأسعار منتجات الطاقة ليؤثر التضخم على الأسعار النهائية للسلع والخدمات.

وفي الواقع شهدت الولايات المتحدة انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي في الربعين الأوليين من عام 2022، لكنها لم تدخل رسميًا بمرحلة ركود اقتصادي لأن الجوانب الأخرى للاقتصاد تحقق نتائج جيدة؛ حيث تتزايد فرص العمل، والأجور ترتفع، ويستمر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلاد.

ووفق الغرفة فإن الأزمة العالمية الحالية غير عادية لأنها مرتبطة بالعرض. بينما كانت فترات الركود السابقة مرتبطة بالطلب ويرافقها مشاكل في سوق العمل، كما أنها أيضًا تختلف عن أزمة كوفيد 19-، التي كان من المعروف أنها مؤقتة لأنه سيوجد لها حلاً في النهاية.

اقتصاد منطقة اليورو.. نحو الركود

نما اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 5.3% عام 2021، وتم إلغاء جميع إجراءات الأزمة الصحية تقريبًا وشهد قطاع السياحة انتعاشا حادا. غير أن الاتحاد الأوروبي يقدم صورة أكثر تباينا حاليا، فسوق العمل ما تزال متينة عند مستوى قياسي، حيث تتاح الوظائف الشاغرة للباحثين عن عمل، والرواتب تزداد بمعدل أعلى من المتوسط. لكن ظهرت بوادر مقلقة، حيث أن الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا أدت إلى إلحاق أضرار جسيمة، فروسيا ليست مُصدِّراً رئيسيًا للطاقة فقط، ولكنها أيضًا، تمامًا مثل أوكرانيا، مصدرا هاما للمنتجات الزراعية. لذلك تعد أوروبا الأكثر تضرراً من هذه الحرب، نظراً لقربها الجغرافي واعتمادها بشكل كبير على روسيا لإمدادها بالطاقة. وقد تسببت المخاوف من نقص الطاقة في ارتفاع كبير في أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، تلاه ارتفاع أسعار الكهرباء، مما أدى إلى زيادة التضخم القياسي وإلى تراجع القوة الشرائية ووضع العديد من الأسر والشركات تحت ضغط مالي يصعب تحمله، فقد واجهت الشركات تكاليف إنتاج عالية للغاية ومشاكل متزايدة في العرض، وأخذت تتدافع لتغطية نفقاتها وتجنب الإفلاس. وبعد أن اعتاد الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة على تحقيق فوائض تجارية مريحة، يواجه الآن عجزاً متزايدًا، حيث غيرت واردات الطاقة رصيد الميزان التجاري الأوروبي، فسجل الاتحاد عجزاً تجاريًا قدره 266.6 مليار يورو في الفترة الممتدة من كانون الثاني / يناير إلى أيلول / سبتمبر، مقابل فائض بلغ 129.2 مليار يورو عن نفس الفترة من العام الماضي.

وفي هذا السياق من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الألماني، أي أكبر اقتصاد أوروبي، ركودا بنسبة 0.4%- عام 2023. أما في منطقة اليورو فمن المتوقع حدوث ركود محدود في النشاط الاقتصادي في الربع الرابع من عام 2022 (0.3%-) والربع الأول من عام 2023 (0.2%-). ومن المنتظر أن ينتعش النشاط الاقتصادي اعتباراً من الربع الثاني من عام 2023 وأن ينمو بنسبة تتراوح ما بين 0.4% و0.5%، مدعوما بالانخفاض التدريجي في أسعار الطاقة والانتعاش الذي تلى الأزمة الصحية ودعم النمو. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو على أساس سنوي إلى 2.9% عام 2022، بفضل النصف الأول القوي، لكنه سينخفض إلى 0.4% العام المقبل.

وغالبًا ما يتسم الركود بهبوط عام في مستوى الأسعار، بسبب انخفاض الأجور وانخفاض الاستهلاك الناتج عن ذلك. لكن الأزمة الحالية يرتبط فيها الركود بالحرب في أوكرانيا وزيادة أسعار الطاقة، وهما عاملان لا يمكن التحكم فيهما، لذلك فمن الممكن ألا تؤدي الزيادة في المعدلات الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والركود الاقتصادي إلى أي تراجع في الأسعار، ومن ثم قد تصل أوروبا إلى حالة من ركود اقتصادي مصحوب بالتضخم.

ومن الجدير بالذكر أن الطابع السلبي يغلب على التوقعات الاقتصادية الحالية، بسبب ارتفاع عدم اليقين بشكل استثنائي وارتباطه بتطورات الحرب. فقد يؤدي القلق بشأن إمدادات الطاقة إلى ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء، كما قد يؤدي استمرار التضخم المرتفع إلى دفع البنوك المركزية الأمريكية والأوروبية إلى رفع أسعار الفائدة الرئيسية بشكل كبير، مما قد يقود إلى زيادة في معدلات الفائدة طويلة الأجل أكثر مما هو متوقع ويدخل الدول المثقلة بالديون في دوامة من الصعوبات.

الاقتصاد البلجيكي .. تباطأ النمو وتفاقمت المخاطر

بعد النمو القوي الذي شهده الاقتصاد البلجيكي عام 2021 وبلغ 6%، أدت موجة أوميكرون، إلى جانب ارتفاع أسعار الطاقة والعدد الكبير من الوظائف الشاغرة إلى تزايد الشكوك حول الأوضاع

الاقتصادية إثر الأزمات المتتالية التي مر بها الاقتصاد، مما أثر على النمو الاقتصادي في بلجيكا منذ نهاية عام 2021. ومن جهة أخرى أدت الاضطرابات في الأسواق العالمية للمواد الأولية والطاقة هذا العام إلى التباطؤ في النشاط الاقتصادي، وانهارت ثقة المستهلكين في شهر آذار / مارس. وارتفع معدل التضخم بشكل حاد وبلغ ذروته في شهر أيار/ مايو حيث وصل إلى .%410، ومن الجدير بالذكر أن التضخم في بلجيكا أعلى بكثير مما هو عليه في منطقة اليورو ككل والذي يبلغ 8.5%، وهناك خمسة بلدان فقط لديها معدل تضخم أعلى وهي إستونيا (19.3%) ولاتفيا (16.9%) وليتوانيا (18.9%) وسلوفاكيا (11.8%) وهولندا (11.6%)، بينما وصل معدل التضخم في ألمانيا وفرنسا إلى 8.8% و5.8% على التوالي. ومن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم تدريجيًا مع انخفاض أسعار الطاقة وعودة إمدادات سلاسل التوريد إلى وضعها الطبيعي.

وتبدو الآثار السلبية للحرب في أوكرانيا واضحة على الاقتصاد البلجيكي، بسبب إجراءات مقاطعة روسيا، لأن الغاز الطبيعي يمثل حوالي ربع الاستهلاك النهائي من الطاقة، ويأتي جزء كبير من هذه الطاقة بشكل غير مباشر من روسيا، ولذلك كان قطاع البتروكيماويات أكثر تضررا حيث إنه يحصل على حوالي 30% من وارداته من روسيا.

وهكذا سرعان ما انعكست آثار الحرب في أوكرانيا على النمو في النصف الثاني من العام. ونتيجة لذلك، انخفض إلى 0.1%- في الربع الثالث ثم إلى 0.4%- في الربع الرابع، ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد البلجيكي نموًا بنسبة 2.8% عام 2022 بفضل النصف الأول الجيد ورفع الإجراءات المرتبطة بوباء فيروس كورونا، مما يعني دخول الاقتصاد البلجيكي في ركود في نهاية عام 2022 بسبب النمو السلبي للاقتصاد خلال فصلين متتاليين.

علاوة على أن آلية تكييف الرواتب حسب مؤشر الأسعار التي تزيد الرواتب في القطاعين العام والخاص، والإعانات التي تقدمها السلطات في مواجهة أسعار الطاقة المرتفعة، تدعم القوة الشرائية للمستهلكين وبالتالي الطلب الداخلي ومن ثم الاستهلاك الخاص، لكنها تؤثر سلبيا على القدرة التنافسية للشركات البلجيكية على المدى القصير.

لقد تم تخفيض عجز الميزانية عام 2021 إلى 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي بفضل الإلغاء التدريجي للنفقات المرتبطة بأزمة كوفيد 19. ومن المتوقع أن يتراجع العجز إلى 5.2% عام 2022.

غير أن السلطات اضطرت بسبب الحرب إلى تمديد بعض معونات الأزمة الصحية حتى نهاية شهر حزيران / يونيو 2022. كما أنه من المتوقع أن تتطلب أزمة الطاقة استمرار التدابير الجديدة لمواجهتها، ولا يخفى على أحد تداعيات كل هذه الإعانات على العجز العام. يضاف إلى ذلك وصول حوالي 45000 لاجئ أوكراني إلى بلجيكا في نهاية شهر نيسان / أبريل، والذين من المرتقب أن يبلغ عددهم ما بين 100000 إلى 200000 لاجئا (أي ما بين 0.8% و1.6% من السكان) بحلول نهاية العام.

ومن جهة أخرى بلغت نسبة الدين العام 108.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021. ومن المتوقع أن تزداد سنة 2022 بسبب الزيادة في الإنفاق العام الذي سيزداد بنسبة 2.9% هذه السنة نتيجة إجراءات الدعم المختلفة التي قد تبلغ ما يقارب 4.5 مليار يورو (0.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، إلى جانب نفقات الدفاع التي خصص لها مبلغ 1.25 مليار. كما أن نمو التوظيف في القطاع العام يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمالة فيه نسبياً.

وقد أثبتت سوق العمل ديناميكيتها أثناء الجائحة وتعافت بقوة بعد ذلك. غير أنه من المتوقع أن يتراجع مستوى توفير فرص العمل، بسبب التباطؤ في النشاط الاقتصادي، وإن بقي إيجابيًا بشكل واضح، حيث من المنتظر توفير 140000 فرصة عمل جديدة عامي 2022 و2023. ومن المفترض أن يستقر معدل البطالة عند 5.8%. وسيعزز إصلاح سوق العمل – الذي تم تبنيه في شباط / فبراير – التوظيف من خلال تقليل مساهمات الضمان الاجتماعي المفروضة على الأجور المنخفضة، والحث على التأهيل المهني وتسهيل العودة إلى العمل بعد إجازة مرضية طويلة.

وفي ما يتعلق بالاستثمار، فإن خطط الإنعاش المختلفة تحفز استثمار الشركات، ولكن مناخ عدم اليقين وارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل والاضطرابات في سلاسل التوريد تعرقله. وقد تعافى استثمار الشركات بقوة وبسرعة بعد الانخفاض الذي شهده إثر الأزمة الصحية، لكنه انخفض مرة أخرى بين منتصف عام 2021 ومنتصف عام 2022. ومن المتوقع أن يسجل انتعاشًا طفيفًا في نهاية عام 2022، يليه انتعاش تدريجي في حجم الاستثمارات خلال عام 2023. وعلى أساس سنوي، سينخفض استثمار الشركات بنسبة 2.2%– عام 2022، ثم سينتعش بنسبة 1.3% عام 2023. أما بالنسبة للاستثمارات العامة، فمن المتوقع أن تنمو بقوة عامي 2022 و2023 (بحوالي 5% كل عام)، بفضل خطط الإنعاش المختلفة ونفقات الدفاع الوطني واستثمارات السلطات المحلية.

بعد الانتعاش الملاحظ في التجارة الخارجية البلجيكية عام 2021، انخفض نمو حجم الصادرات البلجيكية بشكل حاد ليبلغ 4.0% عام 2022، وينطبق نفس الشيء على الواردات حيث من المتوقع أن يتباطأ نمو حجم الواردات البلجيكية ليبلغ إلى 4.5%. وقد أدت هذه التطورات إلى مساهمة سلبية لصافي الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.4– %.

السيناريو مستمر عام 2023

بعد أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.8% عام 2022، من المتوقع أن يستمر في تراجعه عام 2023 لينخفض إلى 0.5%. ومن المتوقع ألا يحقق الاقتصاد البلجيكي نموا في الربع الأول من عام 2023 (+ 0.0%)، ثم سيبدأ بالنمو بشكل طفيف اعتبارا من الربع الثاني. ليحقق الاقتصاد نموًا بنسبة 0.2 % خلال عام 2023 بأكمله، وسيتابع نموه الخفيف عام 2024 ليبلغ 1.5%. ويعود ذلك إلى توقع استمرار العوامل التي أدت إلى تراجع النشاطات الاقتصادية عام 2022 أي استمرار آثار الحرب وما ترتب عنها من ارتفاع في أسعار الطاقة والسلع الأساسية واضطرابات سلسلة التوريد. وقد يعاني النمو أيضا من تراجع الطلب لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين في أوروبا.

كما أن تراجع الثقة سيؤثر على الاستهلاك الخاص والاستثمار والصادرات. ولكن من المنتظر على المدى المتوسط أن يصبح الاستهلاك مرة أخرى المحرك الرئيسي للنمو، بفضل ارتفاع الادخار الخاص. ولن تزيد القوة الشرائية بفضل توفير وظائف إضافية فحسب، بل أيضًا بارتفاع الأجور الحقيقية بفضل آلية تكييف الأجور التلقائية. ومن المنتظر أن يتراجع معدل التضخم من 10.4% عام 2022 إلى 6.2% و3.3% عامي 2023 و2024 على التوالي.

وستؤدي آلية تكييف الأجور بدورها إلى ارتفاع تكاليف اليد العاملة بشكل حاد، فهي قد تزيد بنسبة تصل إلى 14% بحلول عام 2024، مما يشكل تهديدًا للقدرة التنافسية للاقتصاد البلجيكي، خاصةً إذا استمر نمو الأجور في التباطؤ في البلدان المجاورة.

ولكن السياسة المالية قد تتخذ منعطفًا أكثر تقييدًا عام 2023 بعد اختفاء عدد من التدابير المؤقتة خاصة تلك المتعلقة بالأزمة الصحية، وسينخفض الاستهلاك العام بنسبة 0.3%-، كما سوف يتباطأ نمو العمالة. وبحسب التوقعات، سيرتفع العجز في الموازنة العامة مرة أخرى عام 2023 ليصل إلى 5.8%، ويعود ذلك إلى تدهور المناخ الاقتصادي، واستمرار تأثير ألية تكييف الأجور، وتراجع الدخل من ضريبة الشركات، بسبب انخفاض هوامش الربح. غير أن إن الإلغاء التدريجي لمعظم إجراءات المساعدة المرتبطة بأسعار الطاقة في الربع الأول سيخفف الضغط على المالية العامة. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الدين العام 108.37 عام 2023 و109% عام 2024، وهو العام الذي يجب أن يشهد تراجعا طفيفًا في عجز الموازنة ليبلغ 5.1%، وذلك بفضل تحسن البيئة الاقتصادية وتوقف إجراءات الدعم المتوقع.

ومن المتوقع أن يبق سوق العمل نشيطا، بالرغم من التباطؤ الذي قد يصيب توفير فرص عمل جديدة إلى حد ما، ومن المتوقع أن يؤدي عدم اليقين وانكماش النشاط الاقتصادي إلى انخفاض نمو معدل العمل من 1.8٪ عام 2022 إلى 0.3٪ عام 2023. وسيظل معدل البطالة عند مستوى منخفض ويبلغ 6.4% عام 2023.

ومن المنتظر انخفاض نمو حجم الصادرات البلجيكية ليبلغ 1.1% عام 2023 وأن يتباطأ نمو حجم الواردات البلجيكية ليبلغ 1.4%. تتوقع الحكومة البلجيكية أن تستمر الصعوبات الاقتصادية لسنوات عديدة، غير أن هذه التوقعات تبقى رهن التوترات الجيوسياسية العالمية التي قد تقود إلى ركود اقتصادي في الكثير من بلدان العالم، بسبب استمرار التوترات في أسعار الطاقة، ولأن تفاقم ارتفاع معدلات التضخم أكثر فأكثر قد يؤدي إلى الدخول في دوامة صعوبة الموازنة بين الأسعار مع الأجور.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

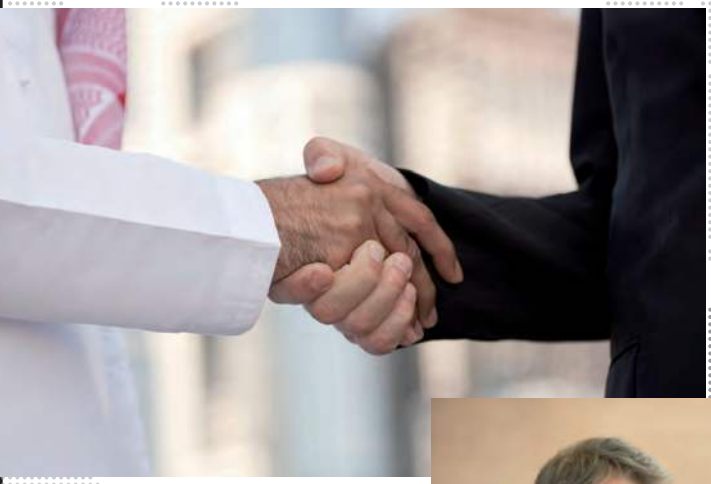

انضم إلينا كعضو واستفيد
من خدماتنا الحصرية. يسّرنا
في الغرفة دعم أنشطتكم مع
الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

خالد حنفي يلتقي مدير عام منظّمة "اليونيدو" في فيينا:
اتفاق على تنظيم القمة العربية – الافريقية لريادة الأعمال والاستثمار

التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في مقر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في فيينا، مدير عام المنظّمة الدكتور جيرد مولر، بحضور عميد السلك الدبلوماسي العربي سفير جمهورية مصر العربية محمد الملاّ.

وجرى خلال اللقاء البحث في سبل تعزيز التعاون بين "اتحاد الغرف العربية" و "منظمة اليونيدو" في المرحلة القادمة. كذلك تم الاتفاق على طرح عدد من الأفكار التي تخص دعم منظمة "اليونيدو" إنشاء وتطوير التجمعات الصناعية في المنطقة العربية، على أن تكون البداية على سبيل المثال لا الحصر في جمهورية مصر العربية، أو أي بلد عربي آخر.

وتركّز النقاش حول التعاون في تنظيم "القمة العربية الافريقية لريادة الاعمال والاستثمار"، التي من المقرر أن تعقد بالتعاون بين "اليونيدو" والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا "بادية"، وذلك في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة من 8 إلى 10 أيار (مايو)، بالتزامن مع فعاليات ملتقى الاستثمار السنوي الذي يقام تحت رعاية رئيس دولة الامارات.

وأشاد أمين عام اتحاد الغرف العربية، بالدور الذي تلعبه "اليونيدو" في المنطقة العربية، لافتا إلى علاقة التعاون الوثيقة التي تجمع اتحاد الغرف العربية ومنظمة "اليونيدو" عبر مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين، حيث يجري سنويا تنظيم العديد من الفعاليات الهامة بين الطرفين ومنها "المنتدى الدولي لريادة الأعمال والاستثمار" ومسابقة "رالي العرب لدعم رواد الأعمال، وغيرها من الفعاليات التي تصب في تعزيز واقع ريادة الأعمال ورواد الأعمال في العالم العربي.

وتطرّق الأمين العام خالد حنفي، إلى التحضيرات الجارية لتنظيم النسخة الثانية من مبادرة العيش باستقلالية التي أطلقها اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية و "اكسبو أصحاب الهمم الدولي".

ولفت حنفي إلى "أهمية رفع مستوى التعاون بين الاتحاد واليونيدو من أجل إنشاء مراكز لريادة وحاضنات الاعمال في الغرف العربية"، موضحا أنّ "اتحاد الغرف العربية كان أطلق بالشراكة مع اتحاد الغرف التجارية المصرية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

(يونيدو)، مبادرة لدعم ريادة الاعمال ورواد الاعمال في العالم العربي. وقد كانت مصر اولى محطات هذه المبادرة على أمل أن تعمم هذه التجربة والمبادرة على باقي البلدان العربية بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية –اليونيدو". ولفت إلى "الدور الذي يلعبه القطاع الخاص العربي في التنمية الاقتصادية حيث يمثل 75% من حجم الاقتصاد وفرص التوظيف"، مؤكدا أنّ "القطاع الخاص العربي يمتلك القدرة على المنافسة، من خلال الاستثمار في ريادة الأعمال والابتكار ما يمكنه من اللحاق بركب التقدم والثورة الصناعية الرابعة، وتحقيق الطموحات التي يطمح لها الجميع".

وشدد على "ضرورة العمل على بناء اقتصاد عربي مستدام من خلال تشجيع ريادة الأعمال ومبادرات الشباب. إلى جانب دعم مراكز البحوث في الجامعات العربية واستحداث أقسام في الجامعات العربية تعنى بريادة الأعمال. فضلا عن تحفيز الاقتصاد العربي

من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر دعم الشباب العربي".

من جهته أثنى مدير عام منظمة اليونيدو بالدور الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية، مؤكّدا أنّ "منظمة اليونيدو تضع كل إمكاناتها وقدراتها في سبيل تعظيم واقع ريادة الأعمال في العالم العربي"، معتبرا أنّ "اتحاد الغرف العربية شريك أساسي في هذا المجال"، منوّها إلى أنّه "سيتم خلال عام ٢٠٢٣ إطلاق النسخة الرابعة للمنتدى الدولي لريادة الأعمال والابتكار، حيث سيتم هذا العام إضافة قطاعات جديدة مثل التصميم الداخلي، تصميم الأزياء، والزراعة الذكية".

اتفاقية تعاون بين اتحاد الغرف العربية UAC وغرفة التجارة الدولية ICC

وقّع اتحاد الغرف العربية (UAC)، ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، مع غرفة التجارة الدولية (ICC) ممثلة بأمينها العام جوني دنتون، اتفاقية تعاون بتاريخ 6 كانون الأول (ديسمبر)، وذلك في مقر الغرفة في العاصمة الفرنسية باريس، بحضور النائب الأول لرئيس اتحاد الغرف العربية رئيس الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والصناعات التقليدية سمير ماجول.

واتفق الطرفان من خلال الاتفاقية على التعاون في المجالات التالية: خدمات حل النزاعات، ريادة الأعمال، التعاون والمشاركة في الأحداث والمبادرات التي تخدم الأهداف المشتركة، ربط الغرف العربية بمنصة WCF الخاصة بغرفة التجارة الدولية.

وسيعمل الجانبان من خلال الاتفاقية على الترويج لأنشطتهما المشتركة، بالإضافة إلى الترويج المشترك للمبادرات المتعلقة بتعزيز وتنمية ريادة الأعمال، مثل "مسابقة رالي العرب لريادة الأعمال" التي ينظمها اتحاد الغرف العربية UAC بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – اليونيدو.

وبموجب الاتفاقية سيتعاون الطرفان في المشاركة في تنظيم القمة العربية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنعقد كل عام في إحدى دول العالم العربي. إلى جانب ذلك تنص الاتفاقية على دعم وتوسيع نطاق برنامج تسريع التجارة الإلكترونية في الدول العربية. وبموجب الاتفاقية سيشارك اتحاد الغرف العربية في مناقشة السياسات مع غرفة التجارة الدولية حول كيفية توسيع إمكانات الشركات العربية الصغيرة والمتوسطة على المستويين الإقليمي والدولي. كما سيعمل الطرفان على إتاحة المطبوعات والوثائق ذات الاهتمام العام الصادرة عن الطرف الآخر لأعضائهما وشبكاتهما.

وتعليقا على توقيع الاتفاقية نوّه أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، بتوقيع الاتفاقية مع غرفة التجارة الدولية التي تعدّ أكبر منظمة تجارية وأكثرها تمثيلاً في العالم، كما أنها الصوت الذي يرتفع مدافعا عن قطاع الأعمال العالمي باعتباره عامل قوة للنمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف والرفاه. واعتبر أنّه "نظرا لتداخل الاقتصادات الوطنية بشكل وثيق في هذه الأيام فإن القرارات

الحكومية أصبحت ذات أبعاد وعواقب دولية أقوى بكثير مما كانت عليه في الماضي، وبالتالي فإنّ اتحاد الغرف العربية بما يمثّله من ممثل للقطاع الخاص العربي، يعنيه كثيرا توقيع مثل هذه الاتفاقية مع غرفة التجارة الدولية، من أجل حماية مصالح الغرف العربية والقطاع الخاص العربي، وكذلك توثيق التعاون بين القطاع الخاص العربي والدولي بما يعزز المصالح المتبادلة للجانبين".

من جانبه علّق أمين عام غرفة التجارة الدولية، جوني دنتور على توقيع الاتفاقية فقال: هذه الاتفاقية بين اتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة الدولية ليست الأولى من نوعها، بل يرتبط الطرفان باتفاقية تعاون جرى توقيعها في السابق، لكن ميزة هذه الاتفاقية أنها تتماشى مع متطلبات المتغيّرات العالمية الحاصلة، والتي تحتاج إلى تضافر جميع الجهود الدولية، من أجل مواجهتها ومواكبتها لتعزيز دعائم الاقتصاد العالمي".

وأكّد دنتون أنّ "التعاون بين غرفة التجارة الدولية والأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، سيكون بلا شك له مردود إيجابي للجانبين ولا سيّما لاتحاد الغرف العربية، حيث تمثّل الاتفاقية إطاراً هاماً وفعالاً في إبراز دور الاتحاد وفي نقل وجهة نظره لدعم تطلعات القطاع الخاص العربي في سياق العمل على تحقيق التنمية والتقدم".

انتخاب فيصل الرواس رئيسا جديدا لغرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان

كشفت اللجنة الرئيسية لانتخابات غرفة تجارة وصناعة عمان للفترة (2022-2026) عن انتخاب سعادة فيصل بن عبدالله الرواس رئيسا لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان.

وتمّ انتخاب الرواس خلفا لرئيس الغرفة السابق، رضا بن جمعة آل صالح الذي تسلّم رئاسة الغرفة منذ أيلول عام 2020، وذلك بعد شغور مقعد الرئيس بتعيين معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس مجلس إدارة الغرفة السابق وزيرا للتجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عمان.

ويعدّ الرواس عضوا لمجلس إدارة الشركة العمانية للتغليف وممثلا عن شركة البركة للخدمات المالية وكذلك عضوا لمجلس إدارة شركة مطاحن صلالة وشركة الرواس القابضة وشركة كنوز عمان القابضة وشركة البركة للاستثمار.

كذلك فاز كل من راشد بن عامر المصلحي بمنصب النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، والمهندس حمود بن سالم السعدي بمنصب النائب الثاني لرئيس المجلس. كما تمّ انتخاب أنور بن حمد السناني ونائف بن حامد بن عامر فاضل كعضوين للجنة التنفيذية، وانتخاب سعود بن أحمد النهاري وزاهر بن محمد الكعبي وسعيد بن علي العبري أعضاء لجنة الاستثمار، وانتخاب محمد بن ناصر المسكري وحسين بن عبدالحسين اللواتي ومصطفى أحمد سلمان كأعضاء للجنة التدقيق.

وعلّق الرئيس الجديد للغرفة فيصل بن عبدالله الرواس على انتخابه رئيسا، بأنّ "الغرفة ستعمل خلال الفترة المقبلة على إرساء مبادئ الحوكمة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتكثيف

التواصل مع أصحاب الأعمال، بالإضافة إلى التركيز على اللامركزية بين الفروع في المحافظات وتمكينها بما يتماشى مع النهج السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق".

الشيخ خليفة آل ثاني: بريطانيا أهم شريك تجاري للعالم العربي

أكَّدَ رئيس غرفة قطرَ الشَّيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، على "أهميَّة تطوير التعاون التجاري بين الدول العربية وبريطانيا"، مشيرًا إلى "قوَّة العلاقات العربية البريطانية في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية".

جاء ذلك خلال مشاركته في اجتماعَي مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي لغرفة التجارة العربية البريطانية، اللذين عُقدا افتراضيًا عبر تقنية الاتصال المرئي، وناقشا سبل تعزيز العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة والدول العربية، وزيادة الاستثمارات المتبادلة، ودور القطاع الخاص في زيادة معدلات التبادل التجاري، بالإضافة إلى خُطة العمل للعام 2023، وتقرير الأداء المالي والحسابات السنوية للسنة المالية 2022، وتعيين مدققي الحسابات.

واعتبر الشيخ خليف آل ثاني أنّ "المملكةَ المتحدة من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية، خصوصًا مع وجود العديدِ من الاستثمارات المتبادلة بين الجانبَين في مختلف القطاعات"، منوّها بنتائج القمة الاقتصادية العربية البريطانية الثانية التي عُقدت في العاصمة لندن

مطلع الشهر الماضي، حيث حقَّقت نجاحًا كبيرًا وناقشت مختلف القضايا التي تمهد الطريق نحو مزيدٍ من التطور في العلاقات التجارية والاقتصادية بين بريطانيا والعالم العربي.

وأشار إلى أنَّ "القمة نجحت في تشكيل رؤية مشتركة حول عددٍ من الموضوعات أبرزها الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المتحدة والدول العربية، وكيفية إعادة تشكيل العلاقات التجارية بين الجانبَين العربي والبريطاني في ظل التغير التكنولوجي والتغير المُناخي لأولويات الأعمال".

سمير ناس يبحث آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري مع سنغافورة

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، على "حرص الغرفة على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جمهورية سنغافورة ودعم التعاون بين أصحاب الأعمال لدى الجانبين"، مشيراً إلى أنّ "البحرين وسنغافورة يمتلكان العديد من الصفات المشتركة كونهما من فئات الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بما يسهم في تعزيز وتطوير مجالات التعاون القائم بينهما، واستثمار الفرص الكامنة في مختلف المجالات".

وأوضح خلال لقائه رئيس وأعضاء اتحاد أصحاب الأعمال السنغافوري على هامش ترؤسه لوفد غرفة البحرين للمشاركة في فعاليات الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ، والذي يعقد بدولة سنغافورة خلال الفترة من 6 حتى 9 ديسمبر الجاري، أنّ "البحرين تهتم بمجالات التنمية البشرية وفق رؤية شاملة مستندة على خطوات ومعايير طموحة لتعزيز دور العنصر البشري في الخطط والسياسات التنموية المستدامة، بما انعكس إيجاباً على تصدر المراتب المتقدمة في مؤشرات وتقارير التنمية

البشرية العالمية".

وأكد ناس أنّ "الغرفة تعمل وبشكل جاد على تعزيز الشراكة الاقتصادية الدولية مع مختلف دول العالم من أجل تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية الثنائية بما يخدم القطاع الخاص ومجتمع الأعمال وتساعدهما على الوصول إلى علاقات اقتصادية أكثر نمواً واستدامة".

إبراهيم العربي: العلاقات المصرية – اليابانية تشهد طفرة كبيرة

عقد مجلس الأعمال المصري الياباني اجتماعا مع رجال الأعمال اليابانيين لمناقشة الأوضاع الاقتصادية وسبل تدعيمها وتطويرها للنهوض بالاقتصاد المصري، بحضور سفير اليابان في القاهرة هيروشي أوكا، وسفير مصر في اليابان محمد أبو بكر.

وأكد رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية رئيس مجلس الأعمال المصري – الياباني المهندس إبراهيم العربي، أنّ "العلاقات المصرية اليابانية شهدت طفرة كبيرة في العديد من المجالات في السنوات الأخيرة"، مشيرا إلى أنّ "تنظيم الملتقى المصري – الياباني يهدف إلى زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين في شتى المجالات".

وأوضح العربي أنّ "فعاليات الملتقى المصري – الياباني المشترك شهدت عرضا لبيئة وحوافز الاستثمار في مصر وعروض كافة الشركات اليابانية الممثلة في أعضاء البعثة والذين عرضوا أنشطتهم وتطلعاتهم للاستثمار داخل مصر"، داعيا البعثة اليابانية إلى "زيارة المشاريع الكبرى التي تم انشاؤها في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي وخاصة المنطقة الاقتصادية بقناة السويس وعدد من المجمعات الصناعية الكبرى للوقوف على التطورات الإيجابية التي تشهدها البنية الأساسية وبيئة الاستثمار والأعمال في مصر حاليا"، معربا عن أمله في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع من تعاون واستثمارات مشتركه بين الجانبين المصري والياباني.

خليل الحاج توفيق رئيسا جديدا لغرفة تجارة الأردن

اختار مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن الجديد بالتزكية، رئيس غرفة تجارة عمان خليل الحاج توفيق رئيسا للغرفة، خلفا لرئيس الغرفة السابق رئيس غرفة العقبة نائل رجا الكباريتي.

كذلك اختار المجلس خلال أولى جلساته التي عقدها في مقر الغرفة، جمال الرفاعي نائبا للرئيس، وعرب الصمادي أمينا للسر، وحسين شريم أمينا للصندوق. كما اختار المجلس نبيل الخطيب نائبا اول للرئيس، وطارق الطباع نائبا ثانيا، وبهجت حمدان امينا للسر، وسلطان علان نائبا لأمين السر، وخطاب البنا أمينا للصندوق، وماهر يوسف نائبا لأمين الصندوق، وعلاء الدين ديرانية والمهندس جمال بدران كأعضاء.

وفي أول تعليق له على انتخابه رئيسا لغرفة تجارة الأردن، أكّد الحاج توفيق أنّ "مجلس الغرفة الحالي سيبني على الانجازات التي حققتها مجالس الغرفة المتعاقبة منذ تأسيسها عام 1923 ومساهمتها بالاقتصاد الوطني ودعمها مسيرة البناء والتنمية في المملكة".

يذكر أن مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن يضم 30 عضواً هم رؤساء الغرف التجارية في المملكة، وممثلو القطاعات التجارية العشرة بالإضافة إلى أربعة أعضاء من مجلس إدارة غرفة تجارة عمان. وكان فاز خليل الحاج توفيق برئاسة غرفة تجارة عمان عن كتلة التاجر، في انتخابات غرف التجارة وممثلي القطاعات التجارية 2022.

يشار إلى أن غرفة تجارة الأردن قامت بموجب القانون المؤقت رقم 70 لعام2003 تحت اسم "قانون غرف التجارة" لتتولى المهام التي كان يؤديها اتحاد غرف التجارة الأردنية سابقا الذي تأسس عام 1955، وعضوية الغرف التجارية فيها إلزامية.

اتحاد الغرف التجارية المصرية يعقد اجتماعه الدوري بحضور وزير التجارة والصناعة أحمد سمير

أشار وزير التجارة والصناعة المصري المهندس أحمد سمير، إلى أنّه "تمّ الاتفاق مع الاتحاد العام للغرف التجارية على التزام كافة الغرف بالمحافظات على تحقيق وفرة في المعروض من السلع والمنتجات واتاحتها بأسعار تتناسب وقيمتها الحقيقية دون اضافة أي زيادات غير مبررة على المستهلك، خاصة في ظل التيسيرات التي قدمتها الحكومة والبنك المركزي للإفراج عن كميات كبيرة من السلع ومستلزمات الانتاج المستوردة بقيمة تتعدى الـ 5 مليار دولار منذ مطلع شهر ديسمبر الجاري وحتى اليوم وهو الامر الذي يسهم في زيادة معدلات انتاجية المصانع الغذائية ومن ثم زيادة المعروض من السلع لتلبية احتياجات المواطنين".

جاء ذلك خلال ترأسه اجتماع مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية والذي عقد بمقر وزارة التجارة والصناعة بحضور رئيس الاتحاد المهندس ابراهيم العربي رئيس الاتحاد ونائبي الرئيس وامين عام الاتحاد ورؤساء الغرف بالمحافظات وتناول سبل ضمان توفير

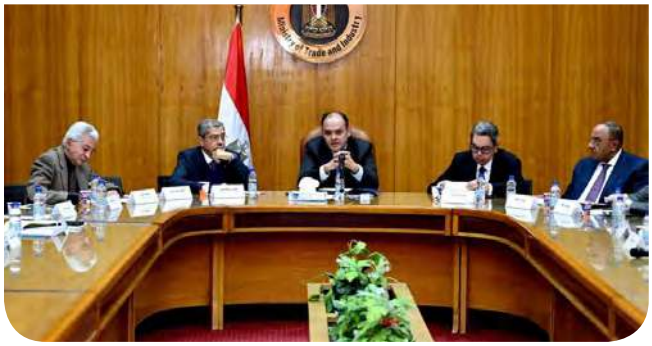

السلع الاساسية المخفضة للمواطنين خاصة مع اقتراب حلول شهر رمضان المعظم.

من جانبه شدد رئيس اتحاد الغرف التجارية، على أنّ "الغرف التجارية ومنتسبيها ملتزمون بالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، خاصة خلال الظروف الاقتصادية العالمية والتي يجب على الدولة والقطاع الخاص والمواطن المشاركة في امتصاص آثارها حتى تمر بأمان".

"النقد الدولي" يتوقّع تضاعف نمو الناتج المحلّي الخليجي 6.5 في المئة

توقّع صندوق النقد الدولي أن يتضاعف نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، ليصل إلى 6.5 في المئة بنهاية عام 2022، مبيّنا أنّ ارتفاع أسعار السلع الأساسية أدى إلى الحد من الآثار غير المباشرة للحرب في أوكرانيا والتأثير الناجم عن تشديد الأوضاع المالية العالمية وسمح بتوقعات أكثر إيجابية لاقتصادات دول الخليج الست.

ووفق تحليلات التقرير الذي حمل عنوان: "الآفاق الاقتصادية وتحديات السياسات لدول مجلس التعاون الخليجي 2022"، فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي ستوفر موارد أكثر بكثير مما كانت عليه خلال الفترات السابقة بسبب الإصلاحات المالية والهيكلية التي تم اتخاذها في المنطقة، إذ في العام الحالي وحده سيصل الفائض المالي الإجمالي إلى أكثر من 100 مليار دولار، حيث لا تزال الزيادة في النفقات خاصة على الأجور محتواة حتى الآن.

ويبيّن التقرير أنّه في حين أن دول الخليج استفادت من ارتفاع أسعار النفط والغاز وإن كانت متقلّبة، لكن العديد من المخاطر لا تزال

تخيم على التوقعات لا سيما التباطؤ في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يتطلّب في ظل هذا الوضع الحفاظ على زخم الإصلاح. وأوصى التقرير بوجوب التصدي بحزم للتحديات المتوسطة والطويلة الأجل، بتنفيذ حزمة شاملة من السياسات تشمل استخدام عائدات إضافية من أسعار النفط المرتفعة، مع إعطاء الأولوية للدعم الموجه للفئات الأكثر ضعفًا، مما يعزز التقدم المحرز في الرقمنة.

توقعات بنمو الاقتصاد المصري 5 في المئة

توقعت وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، تحقيق معدل نمو يقارب 5 في المئة بنهاية العام المالي الجاري 2022 – 2023، وذلك على الرغم من الآثار الحالية للأزمة الروسية – الأوكرانية التي من المحتمل أن تمتد تداعياتها خلال العام المقبل.

وبيّنت الوزيرة السعيد خلال استعراضها المؤشرات الأولية للاقتصاد المصري في اجتماع مجلس الوزراء، أنّ "البيانات الأولية أظهرت استمرار الاقتصاد المصري في تحقيق معدل نمو مرتفع خلال الربع الأول من العام المالي 2023–2022، بواقع 4.4 في المئة، رغم التحديات التي فرضتها ثلاثة أحداث عالمية هي: استمرار تداعيات فيروس كورونا، والأزمة الروسية – الأوكرانية، فضلاً عن التأثيرات غير المواتية للتغيرات المناخية".

وعرضت السعيد القطاعات السبعة الأكثر إسهاماً في الناتج المحلي خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، وهي قطاعات: الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والتشييد والبناء، والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية،

والاتصالات والمعلومات.

وبيّنت ارتفاع معدل البطالة بقدر طفيف ليبلغ 7.4 في المئة خلال الربع الأول من العام المالي الجاري مقارنة بـ7.2 في المائة في الربع المُناظر من العام السابق، كما أن معدل التضخم يشهد ارتفاعاً مدفوعاً بالاتجاه الصعودي للتضخم العالمي.

الأردن يقر مشروع موازنة 2023 بزيادة الإيرادات لإصلاح أوضاع المالية العامة

وافق مجلس الوزراء الأردني، على مشروع ميزانية يركز على زيادة الإيرادات في إطار إصلاح أوضاع المالية العامة لتخفيف عبء الديون القياسية وتحفيز النمو الاقتصادي مع مواصلة الاعتماد على المساعدات الخارجية.

وتنظر الحكومة إلى العام 2023 الحالي بتفاؤل باعتباره حاسما في طريق تقليص العجز المالي والضغط على الديون بشكل أكبر بالتزامن مع تنفيذ برامج التنمية للابتعاد تدريجا عن المخاطر التي تسببت فيها الجائحة.

ولفت وزير المالية محمد العسعس، إلى أنه "من خلال مشروع الميزانية من المتوقع أن تنفق الدولة 11.4 مليار دينار (16 مليار دولار) ويمهد الطريق لانتعاش النمو".

وتقدر الحكومة أن يبلغ العجز نحو 3.6 مليار دولار مع تسجيل إيرادات بنحو 12.4 مليار دولار. ومن المتوقع أن تجني الحكومة إيرادات أكبر ستصل إلى نحو 13.4 مليار دولار، أي بارتفاع 10.4 في المئة عن العام الجاري منها 1.13 مليار دولار في شكل منح خارجية بزيادة طفيفة عن 1.12 مليار دولار هذا العام.

ويعتبر الأردن في صدارة دول المنطقة العربية حصولا على المساعدات الدولية منذ سنوات بالنظر إلى عدم وجود محركات نمو نوعية سوى الاعتماد على إيرادات قطاعات معينة في مقدمتها السياحة والصادرات وقطاع الصناعة.

تحويلات المغتربين في العالم تخطّت 794 مليار دولار في 2022

رجّح البنك الدولي أن يتباطأ نمو تحويلات المغتربين خلال العام الحالي 2023 مع استمرار الرياح المعاكسة التي لا تزال تلقي بظلالها على اقتصادات الدول جراء الحرب في أوكرانيا وما رافقها من ارتفاعات مقلقة في التكاليف. وحذّر البنك الدولي في تقرير حديث من تراجع تدفق أموال العاملين بالخارج إلى بلدانهم الأصلية بواقع اثنين في المئة.

ويأتي التحذير بينما زاد حجم التحويلات المالية بنحو 5 في المئة عام 2022 لتصل إلى 626 مليار دولار تقريبا.

وتعد التحويلات مصدرا حيويا لدخل الأسر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث تساعد في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة أعباء الحياة، إلى جانب تحسين معدلات التحاق الأطفال بالمدارس.

وبيّن "البنك الدولي" أنّ التحويلات المسجلة رسميا زادت في 2022 مع معاودة فتح الاقتصادات المضيفة وزيادة التوظيف وسط انحسار

جائحة "كوفيد – 19"، لكن ارتفاع الأسعار أثر سلبا على الدخل الحقيقي للمغتربين. وأظهر تقرير البنك أنّ توقعات معدل النمو القوي لعام 2022 كانت واضحة لأنها جاءت بعد زيادة 10.2 في المئة عام 2021. ومن المتوقع أن تصل تدفقات التحويلات العالمية، بما في ذلك إلى الاقتصادات المتقدمة، إلى 794 مليار دولار عام 2022.

شركات الطيران العالمية تعاود الأرباح

توقّع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا)، أن تعاود شركات الطيران تحقيق أرباح في العام الحالي 2023 لأول مرة منذ عام 2019، قبل أن يحدث وباء "كوفيد19" اضطرابات في قطاع السفر.

ووفق الاتحاد خسرت شركات الطيران عشرات المليارات من الدولارات في 2020 و2021 بسبب "الجائحة"، إلا إن السفر الجوي يشهد تعافياً بعض الشيء جعل بعض المطارات تجد صعوبة في مواكبته.

وتوقع "الاتحاد" أن تحقق شركات الطيران أرباحاً قدرها 4.7 مليار دولار في 2023. وما زال الرقم أقل بكثير من الأرباح البالغة قيمتها 26.4 مليار دولار التي سجّلها القطاع عام 2019، قبل أن يدفع "كوفيد19" البلدان إلى فرض قيود على السفر.

وأوضح مدير عام "إياتا" ويلي والش، أنّ "الصمود كان العلامة المميزة لشركات الطيران في أزمة كورونا، بينما نتطلع إلى يأخذ التعافي المالي شكله عام 2023 مع أولى الأرباح التي يحققها القطاع منذ عام 2019".

وتوقع والش أن تحقق شركات الطيران عائدات قدرها 779 مليار دولار في 2023 "حيث تحقق العديد من شركات الطيران ما يكفي

من الأرباح لجذب رؤوس الأموال فيما يسعى القطاع إلى التخلي عن الكربون في عملياته".

المغرب يقر قانون مالية 2023 لمكافحة التهرب الضريبي

صوّت مجلس المستشارين المغربي على قانون المالية لسنة 2023 المثير للجدل، والذي عارضته نقابات المحامين والأطباء وانتقدته عدة أطراف سياسية واجتماعية، في حين ينظر إليه المراقبون الاقتصاديون على أنه بداية جيدة لمكافحة التهرب الضريبي.

وكان مجلس النواب قد صادق خلال جلسة عامة في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، بالأغلبية على مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2023، إذ حظي المشروع بموافقة175 نائبا، في حين عارضه 66 نائبا، وامتنع نائبان عن التصويت.

وصادق مجلس المستشارين على تعديل جديد في مشروع القانون يخص الضريبة على القيمة المضافة بخصوص الشركات والمهن الحرة. وتنقسم الضريبة إلى فئتين: الأولى 10 في المئة، وتطبق على الشركات والأشخاص الذاتيين الذين يعملون في مهن حرة ويحققون مبلغ أقل من 50000 درهم (47463 دولارا) من

الأرباح، والثانية 20 في المئة وتطبق على من يحققون أرباحا أكثر من ذلك المبلغ.

السعودية تقر موازنة تدعم التنوع الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص

اعتبر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، أنّ "موازنة العام المالي الحالي 2023 تدعم التنوع الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص"، مشيراً إلى أنّ "التعافي الاقتصادي ومبادرات وسياسات الضبط المالي حققت فائضاً في الميزانية".

ونوّه ولي العهد السعودي عقب الإعلان عن موازنة العام المالي الجديد، إلى أنّ "الاستراتيجية الوطنية للصناعة حددت أكثر من 800 فرصة استثمارية بقيمة تريليون ريال"، مبيّنا أنّ "معدل البطالة انخفض إلى 9.7 في المئة خلال الربع الثاني 2022، كما سجل عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص رقماً هو الأعلى تاريخياً بنحو 2.2 مليون مواطن".

أما في ما يتعلق بدور المرأة في تعزيز الاقتصاد الوطني، فشدد على أنّ "المشاركة الاقتصادية للمرأة ارتفعت من 17.7 في المئة إلى 35.6 في المئة".

إلى ذلك، أظهرت البيانات النهائية للميزانية العامة للسعودية للعام المالي 2022، تحقيق فائض بقيمة 102 مليار ريال، وهو الأول منذ عام 2013. ووفقاً للبيانات يشكل الفائض 2.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

وتشير التوقعات بحسب الموازنة الجديدة إلى أن السعودية ستسجل

نمواً اقتصادياً بنحو 3.1 في المئة عام 2023. وبحسب التقديرات سيتراجع الدين العام 3.5 في المئة في 2023 إلى 951 مليار ريال. كما تستهدف الموازنة تخصيص 72 مليار ريال للموارد الاقتصادية.

احتياطات العراق من النقد الأجنبي تسجّل مستوى تاريخيا وتتخطى 90 مليار دولار

كشف البنك المركزي العراقي، عن وصول حجم احتياطي النقد الأجنبي إلى أعلى مستوياته بتاريخ الدولة، مسجلاً ما يزيد على 90 مليار دولار.

وأعلن المركزي العراقي عن مخططات تجري في سبيل تعويض جميع المحرومين وأصحاب الرواتب القليلة من المتقاعدين.

ولفت مستشار البنك المركزي إحسان الياسري، إلى أنّ "احتياطات البنك المركزي وصلت إلى أعلى مستوياتها في تاريخ الدولة العراقية، حيث تجاوزت 90 مليار دولار"، مبيناً أنّ "ما نعوّل عليه ليس احتياطي البنك المركزي، بل أداء المالية العامة التي تنعم الآن بوفرة كافية جداً من الأموال".

ونوّه الياسري إلى أنّ "عمل البنك المركزي هو إدارة السياسة النقدية والتدخل لإصلاح المشاكل التي تتعلق بسعر الصرف وغيرها"، معتبرا أنّ "احتياطات البنك المركزي العراقي لا تزال وفيرة، وإجراءاتنا رشيدة".

وشدد على "أهميّة أن تكون المالية العامة منضبطة وتوجه الإنفاق العام إلى الأولويات الحقيقية بدلاً من تشتتها".

الدول العربية تستحوذ على 55 في المئة من الصناعة المالية الاسلامية

أظهر تقرير صادر عن صندوق النقد العربي، استحواذ الدول العربية ما يزيد على55 في المئة من حجم الصناعة المالية الإسلامية في العالم. ووفق التقرير فإنّ البنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية تعمل ضمن القطاع المصرفي، إذ تمثل أهمية نظامية محلية في كل من الإمارات والسعودية والسودان وقطر، والبحرين، والكويت، والأردن.

وتناول تقرير الصندوق، الذي جاء بعنوان: "استخدام الصكوك لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية"، التحدي الذي يواجه البنوك عموماً، والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص في الوفاء بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن "لجنة بازل للرقابة المصرفية"، خاصة ما تعلق منها بنسب كفاية رأس المال. وأظهر التقرير أنّ كثيرا من الأدوات والمنتجات المالية التي طورتها الصناعة المالية التقليدية لدعم رأس مال البنوك لا تستوفي في الغالب المتطلبات الشرعية، ما يحول دون إمكانية استخدامها من طرف البنوك الإسلامية. كذلك فإنّ كثيرا من الأدوات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة لا تستوفي شروط اعتبارها جزءا من رأس

المال الأساسي أو التكميلي، ما يحتّم على البنوك الإسلامية البحث عن أدوات مبتكرة تستوفي الجانبين الشرعي والفني لدعم قواعدها الرأسمالية.

الجزائر تقر ميزانية 2023 بحجم يقدّر بمئة مليار دولار

اعتمدت الجزائر ميزانية قياسية لمواجهة المشاكل الاقتصادية خلال 2023 في ظل الظروف الضاغطة بسبب ما يحدث في الأسواق العالمية، بغية الخروج بأخف الأضرار من الأزمات رغم زيادة إيرادات الطاقة هذا العام. ويقدّر حجم الميزانية بحوالي مئة مليار دولار، أي بزيادة قدرها 24.5 مليار دولار عن ميزانية 2022.

وتتوقّع الحكومة عوائد إجمالية في ميزانية تم إعدادها على أساس سعر مرجعي للنفط يبلغ 60 دولارا للبرميل، وسعر سوق يبلغ 70 دولارا، تصل إلى نحو 7.9 تريليون دينار (56 مليار دولار)، لكن العجز المالي سيواصل الاتساع. وستبلغ نسبة العجز 20.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأكبر في تاريخ البلاد، أي بأكثر من 43 مليار دولار، صعودا من 15.9 في المئة خلال العام الجاري، التي تعادل 31 مليار دولار.

ولم تفرض الحكومة في الميزانية الجديدة أي ضرائب جديدة، ولم تلجأ إلى أي مراجعة جبائية أو رسوم مباشرة وغير مباشرة على استهلاك السع الأساسية. وتشهد الجزائر منذ انهيار أسعار النفط في 2014 عجزا ماليا متراكما ظهر بوضوح مع تبخر احتياطاتها

النقدية من العملة الصعبة لدى البنك المركزي والتي كانت في ذلك الوقت عند نحو مئتي مليار دولار. وتتوقع الحكومة تراجع التضخم خلال العام المقبل إلى 5.4 في المئة، نزولا من 9.4 في المئة حاليا، في حين ستصل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.1 في المئة.

قطر تقر موازنة 2023 بإيرادات متوقّعة 63 مليار دولار

اعتمد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الموازنة العامة للسنة المالية 2023، حيث تبلغ التقديرات الإجمالية للإيرادات 228 مليار ريال (62.63 مليار دولار)، ما يمثل زيادة 16.3 في المئة، مقارنة مع تقديرات موازنة عام 2022. فيما تبلغ تقديرات المصاريف 199 مليار ريال، وفائض موازنة يبلغ 29 مليار ريال. وسوف يتم العمل بالموازنة الجديدة اعتبارا من أول يناير (كانون الثاني) من العام المقبل 2023.

وعزا وزير المالية القطري، علي بن أحمد الكواري، الزيادة في الإيرادات العامة بشكل أساسي إلى اعتماد متوسط سعر نفط 65 دولارا للبرميل بدلا من 55 دولارا للبرميل، كما في موازنة عام 2022، وذلك نتيجة الانتعاش الملحوظ في أسعار الطاقة العالمية خلال العام الجاري، بالإضافة إلى تقديرات المؤسسات الدولية باستمرار ارتفاع أسعار الطاقة خلال المدى المتوسط.

ونوّه الكواري إلى أنّ تقديرات إجمالي إيرادات النفط والغاز لعام 2023 تبلغ 186 مليار ريال، بالمقارنة مع 154 مليار ريال لعام

2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20.8 في المئة. موضحا أنّه في المقابل تم الإبقاء على تقديرات الإيرادات غير النفطية لعام 2023 ثابتة، بالمقارنة مع موازنة عام 2022 عند مبلغ 42.0 مليار ريال.

فاتورة الغذاء العالمية تقدّر بنحو 2 تريليون دولار سنويا

لفت المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، عبد الحكيم الواعر، إلى أنّ "الارتفاع في أسعار الحبوب جاء بعد اشتعال أزمة البحر الأسود، إلا بدأ في التراجع تدريجيا"، مشيرا إلى أنّه "من المتوقع أن يشهد عام 2023 تذبذبات أكبر لأسعار الأغذية نتيجة تذبذب أسعار الأسمدة".

وكشف عن تسجيل فاتورة الغذاء العالمية نحو 2 تريليون دولار سنويا، معتبرا أنّ "المرحلة المقبلة ستكون صعبة وسنشهد زيادة في أسعار الغذاء ونراقب عن كثب قطاعي الأسمدة والغاز". مؤكدا أنّ "بعض المنتجات الزراعية شهدت زيادة في الإنتاج خصوصا الذرة، مما أدى إلى انخفاض محدود ونسبي في الأشهر الماضية".

وأشار إلى أن "انخفاض الأسعار قد لا يكون مستداما، نظرا لتزامن فترة الحصاد لبعض الدول المستوردة للواردات الزراعية. كما أنّ هناك أيضا انخفاضا في الطلب خلال الفترة الحالية، مما يؤدي إلى تراجع نسبي في أسعار الغذاء".

وأوضح الواعر بأنه مع الدخول في فصل الشتاء وزيادة الطلب على الغاز الذي يعتبر مكونا أساسيا لصناعة الأسمدة التي تعتبر أساسية بالنسبة لإنتاج الغذاء، سيكون هناك شح أكبر وربما زيادة أخرى في الأسعار مع انتهاء موسم الشتاء.

سلطنة عمان تقر موازنة 2023 بإنفاق يتجاوز 33.75 مليار دولار

أقرّت سلطنة عمان موازنة العام الحالي 2023، حيث أظهرت التقديرات الأولية لميزانية السلطنة أن يبلغ إجمالي الإنفاق العام 12.95 مليار ريال (33.75 مليار دولار). وتتوقع سلطنة عمان متوسط سعر 55 دولارا لبرميل النفط في ميزانية 2023.

وبحسب وزارة المالية تقدّر جملة الإيرادات العامة الأولية للميزانية العامة بنحو 11.65 مليار ريال (30.34 مليار دولار)، في حين من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية 1.3 مليار ريال (3.38 مليار دولار).

وكانت توقعت وكالة ستاندرد آند بورز، أن تحقق سلطنة عمان فائضا ماليا حكوميا مع نهاية عام 2022 وهو الأول منذ عام 2014. كذلك توقعت الوكالة أن تنخفض ديون الحكومة بسلطنة عمان إلى 46.6 مليار دولار (17.9 مليار ريال عماني أو 42 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، بحلول نهاية عام 2022.

ووفق الوكالة أن يزيد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بما يقرب من 4 في المئة عام 2022 ثم يقل إلى نحو 2 في المئة في المتوسط في 2023-2025.

انخفاض الطلب العالمي على الشحن الجوّي 13.7 في المئة

كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" عن انخفاض الطلب العالمي على الشحن الجوي في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022 بنسبة 13.7 في المئة على أساس سنوي، وذلك بضغط ظروف الاقتصاد العالمي.

وبيّنت "إياتا" في تقرير صادر عنها أن أسواق الشحن الجوي العالمية تظهر تراجع الطلب مع استمرار الرياح المعاكسة الاقتصادية، حيث انخفض الطلب على الشحن الجوي العالمي بنسبة 10.1 في المئة في نوفمبر الماضي، قياسا على نفس الشهر في 2019 (ما قبل جائحة كورونا).

وبحسب تقرير "إياتا"، كانت طلبات التصدير العالمية الجديدة، وهي مؤشر رئيسي للطلب على البضائع، مستقرة في نوفمبر. لكن نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي بشكل حاد، زاد من ضغط التكلفة حيث أن العديد من التكاليف مقومة بالدولار الأمريكي، وهذا يشمل وقود الطائرات الذي يوجد بالفعل عند مستويات مرتفعة.

وبيّن التقرير، أن إشارات السوق متضاربة إلا أن شهر نوفمبر قدّم

عدة مؤشرات ذات احتمالات صعودية، منها استقرار أسعار النفط وتباطؤ التضخم، فيما كان هناك توسع طفيف في السلع المتداولة عالميا.

نمو الاقتصاد العالمي سيتراجع في 2023 إلى 1.7 في المئة

خفض البنك الدولي، توقعات النمو العالمي في 2023 إلى 1.7 في المئة، مقارنة بالمعدل البالغ 3 في المئة المتوقع قبل 6 أشهر. وبحسب البنك من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 2.7 في المئة عام 2024.

ووفق البنك فإنّه من المتوقع أن يكون التراجع الحاد في النمو واسع النطاق، مع تعديل التوقعات لتنخفض إلى نحو 95 في المئة من الاقتصادات المتقدمة ونحو 70 في المئة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ونوّه رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس، إلى أنّه "تتفاقم الأزمة التي تواجه التنمية مع تدهور آفاق النمو العالمي. حيث تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تباطؤ معدلات النمو على مدى العديد من السنوات بسبب أعباء الديون الثقيلة وضعف الاستثمار، إذ يتم الاستحواذ على رأس المال العالمي من جانب الاقتصادات المتقدمة التي تواجه مستويات مرتفعة للغاية من الدين الحكومي وارتفاع أسعار الفائدة".

وأكّد أنّه من شأن ضعف النمو والاستثمار في أنشطة الأعمال أن يفاقم الانتكاسات الخطيرة التي لحقت بمجالات التعليم والصحة والحد من الفقر والبنية التحتية، فضلاً عن زيادة الطلبات المرتبطة بتغير المناخ.

ميزانية مصرف الامارات المركزي تناهز 486 مليار درهم

ناهزت الميزانية العمومية لمصرف الإمارات المركزي حاجز 486 مليار درهم في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، وذلك فق أحدث الإحصائيات الصادرة عن المصرف المركزي.

وبحسب الإحصائيات، توزّعت ميزانية المصرف المركزي في جانب الأصول بواقع225.5 مليار درهم للنقد والأرصدة المصرفية في أكتوبر الماضي. إلى جانب الاستثمارات المحفوظة حتى تاريخ الاستحقاق بنحو 167.3 مليار درهم، و49.8 مليار درهم للودائع، و2.7 مليار درهم للقروض والسلف، و40.7 مليار درهم للأصول الأخرى.

وتوزعت الميزانية العمومية في جانب الخصومات ورأس المال بواقع 198 مليار درهم للحسابات الجارية وحسابات الودائع، ونحو 156.9 مليار درهم لشهادات الإيداع والأذونات النقدية، و115.6

مليار درهم للأوراق والمسكوكات النقدية المصدّرة، و11.5 مليار درهم رأس المال والاحتياطات، و3.99 مليار درهم خصومات أخرى.

قانون البيئة الاستثمارية الجديد في الأردن يدخل حيّز التنفيذ

دخل قانون البيئة الاستثمارية في الأردن رقم 21 لسنة 2022 الذي صدر بالجريدة الرسمية منتصف شهر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي حيز التنفيذ، حيث يتضمن القانون منح حوافز وإعفاءات ومزايا للمستثمرين ضمن أسس ومتطلبات محددة.

وبالنسبة للحوافز الأساسية الممنوحة خارج المناطق التنموية والحرة، يمنح القانون حوافز أساسية تشمل إعفاء الموجودات الثابتة ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار للنشاط الاقتصادي من الرسوم الجمركية. كما تتضمن الحوافز الأساسية خارج المناطق التنموية والحرة؛ الإعفاء من ضريبة الدخل المستحقة أو تخفيضها بنسبة لا تقل عن 30 في المئة على الأنشطة الاقتصادية في المناطق الأقل نموا في المملكة أو المشاريع التي تشغل 250 أردنيا على الأقل ولمدة 5 سنوات من تاريخ التشغيل الفعلي كحد أعلى.

كما تضمن القانون منح حوافز إضافية غير الأساسية، وهي صلاحية لجنة الحوافز الوزارية التي تضم وزراء الاستثمار، التخطيط والتعاون الدولي، الصناعة والتجارة والتموين، المالية، وذلك ضمن شروط ومعايير محددة. وهذه الحوافز الإضافية تشمل سعر بدل الإيجار أو البيع للأراضي المملوكة لخزينة الدولة أو دعم كلف الطاقة والمياه ومشاريع الطاقة المتجددة أو بنية تحتية، وهذا النوع من الحوافز يكون للمشاريع الحيوية التي تحتاجها الدولة، أو

له تأثير إيجابي واضح على الاقتصاد الوطني والعمالة، ويكون البت فيها من قبل لجنة الحوافز الوزارية.

AACC HOLDS ITS ANNUAL MEETING OF *THE GENERAL ASSEMBLY & BOARD OF DIRECTORS*

On 22 November 2022, the Austro-Arab Chamber of Commerce (AACC) held its 31st General Assembly Meeting together with the 32nd Meeting of the Board of Directors, which took place in-person at Palais Eschenbach in Vienna and simultaneously online via Zoom.

The meeting gathered 60 participants (both in-person & online), including Arab ambassadors and diplomatic corps in Austria, high-level representatives, and AACC board and regular members. Welcome remarks and speeches were delivered by AACC Founder and Arab President H.E. KR Nabil Kuzbari, AACC Austrian President H.E. Sen. Dr. Richard Schenz, Secretary-General of the Union of Arab Chambers (UAC) H.E. Dr. Khaled Hanafi, and H.E. Mr. Mohammed Elmolla, Current Chair of the Arab Ambassadors Council in Vienna and Ambassador of the Arab Republic of Egypt to Austria. The event was also marked by the participation of AACC Honorary President Dr. Herbert Stepic.

H.E. KR President Nabil Kuzbari commended the tireless efforts of AACC Secretary-General and team and praised the Chamber's initiatives, which are expected to contribute a great deal to overcoming the obstacles the Chamber has been facing. Pres. Kuzbari added that the Chamber's situation reflects Europe's current economic situation.

AACC Secretary-General Mr. Mouddar Khouja presented his annual report at this meeting, whereby he emphasised the financial repercussions which the chamber has been grappling with caused by the outbreak of the COVID-19 pandemic and the current situation across the EU borders. SG Khouja also elaborated on measures to tackle these difficulties, primarily through the amendment of legalisation & certification processes, fee adjustment for legalisation, certification & translation services, and the introduction of a success fee for facilitating business in Arab countries. Complementing SG Khouja's

overview, AACC Treasurer Mr. Wolfgang Kaburek presented his annual financial report pertaining to the Chamber's financial situation.

This meeting also witnessed the election of new members of AACC Board of Directors. As such, CEO of Borealis AG Mr. Thomas Gangl and Mr. Philipp Hammer-Purgstall, Managing Director Inosolve Consulting Service & Engineering GesmbH, were elected from the Austrian side, whereas Mr. Ali Almalki, designated Assistant Secretary General for Economic Affairs at the League of Arab States, and Mr. Imad Anis Hammad, representative of the Federation of the Syrian Chambers of Commerce, were elected from the Arab side.

HIGH-LEVEL PANEL ON BUSINESS & INNOVATION IN THE UAE

On 22 November 2022, the Austro-Arab Chamber of Commerce (AACC) organised a high-level panel on "New Business Horizons & Innovations in the United Arab Emirates", which was held place in-person at Palais Eschenbach in Vienna and simultaneously online via Zoom.

Gathering more than 60 participants (in-person & online) and moderated by AACC Secretary-General Mr. Mouddar Khouja, the panel was marked by the attendance of participation of Arab ambassadors and diplomats in Austria, prominent representatives, as well as AACC board and regular members and interested parties.

AACC Austrian President H.E. Senator Dr. Richard Schenz welcomed the distinguished guests and emphasised the long-standing historical relations between Austria & the UAE starting in the late 1950s, whereby prominent Austrian companies laid the foundation for Dubai Seaport and various infrastructural projects across the UAE.

Referring to the UAE as the "land of superlatives", SG Khouja shed light on some of the country's major achievements of the over the recent years, in particular the Emirates Mars Mission "Hope Probe", the first probe to provide a complete picture of the Martian atmosphere and its layers, as well as Expo 2020 which took place in Dubai, and the remarkably speedy and unmatched development and reforms the nation has been witnessing.

In his opening remarks, H.E. Ambassador Hamad Alkaabi, Ambassador of the United Arab Emirates to Austria, highlighted the strong bilateral Austro-Emirati relations and the reinforcement of the diplomatic, cultural and economic ties between the two countries manifested through signing the "Comprehensive Strategic Partnership" in 2021. Referring to the Austrian Chancellor's recent visit to Abu Dhabi where he met with the UAE's president, Alkaabi stated that the two sides signed a joint declaration and a Memorandum of Understanding on energy security.

Alkaabi further elaborated on the UAE's economic situation and investment environment, with a GDP growth estimated at 5-7% in 2022, +5 billion Euros worth of direct Austro-Emirati investments, a low-tax environment, the Federal Law on Commercial Companies which allows for 100% foreign ownership across many priority sectors, in addition to major investment incentives, such as the introduction of the Golden Visa, 0%

income tax, research & development funding & rebate, and 100% repatriation of capital and profits, all of which serve to render the UAE the top destination for foreign investments within the GCC & the Arab world and 15th internationally.

Lastly, Alkaabi presented the "Invest Emirates" initiative, the centerpiece of investment outreach and facilitation efforts by the Emirati Ministry of Foreign Affairs and in cooperation with all relevant stakeholders, and referred to the initiative's website (www.investemirates.ae) as a rich source of information about the UAE's economy, business environment, opportunities in priority sectors, FDI incentives, legal framework and corporate structures.

Mr. Thomas Gangl, CEO of Borealis AG, a global leader in advanced and sustainable chemicals and material solutions (namely polyolefins & base chemicals) owned by OMV-Austria (75%) and Mubadala-UAE (25%), presented the company's vision and the exceptional success story for Austria and Abu Dhabi manifested through the Borealis-Borouge joint venture. Headquartered in Vienna and present in 120 countries with almost 7,000 employees, Borealis is a leading international provider of advanced and circular polyolefin solutions to various sectors (energy, healthcare, infrastructure, mobility, etc.), ranking 2nd among polyolefin producers in Europe and 8th worldwide.

Gangl provided an overview of the Borealis-Borouge partnership dating back to 1998 through 2022, the year that witnessed the successful listing of Borouge on Abu Dhabi Securities Exchange (ADX) which raised gross proceeds of over $2billion, thus marking the largest-ever listing on ADX. He also elaborated on Borouge's position in a way that leverages the strengths and competitive advantages of its shareholders Abu Dhabi National Oil Company (ADNOC (60%), a leading integrated oil and gas company entrusted to manage the world's 6th largest proven oil and 7th largest gas reserves, and Borealis (40%).

Located in Ruwais, UAE, and attaining a leading position in the Middle East & Asia, Borouge is one of the world's largest integrated polyolefin complexes, with an annual production capacity of 5 million tonnes. Aspiring to grow in order to meet the rising demand on polyolefin, the completion of Borouge 4 expansion project is expected to increase the annual production capacity to 6.4 million tonnes. Finally, Gangl highlighted Borouge's sales in the 3rd quarter of 2022 amidst a challenging market environment, recording a revenue growth by 8% and an 18% year-over-year increase in sales volume.

Mr. Markus Susilo, Tax Partner at Crowe UAE, and Mr. Alessandro Valente, Director at Crowe UAE, delivered a presentation entitled "UAE Taxation Landscape: Updates and Opportunities for Foreign Investors operating in the GCC Countries", through which they reflected on the massive increase in the UAE's net inflows of foreign direct investments (FDIs) between 2015-2020 by more than the double (from 8.55 billion USD up to 19.88 billion USD).

The presentation also provided a glimpse of some of the most eminent changes implemented in 2022 with regards to direct

tax, such as the UAE federal corporate tax, transfer pricing, tax residency rules and the Tax Procedures Law, as well as indirect taxes, such as the "Raqeeb" whistleblower programme, the "Emara Tax", the amended Excise Tax Law, the amended VAT Decree Law, and the amended VAT Executive Regulations Cabinet Decision No. 99/2022.

Some of the additional changes introduced in the UAE in 2022 pertaining to global mobility include the new UAE Labour Law and its amendment, the introduction of new UAE visa options and grace period extension for expired visas, unemployment insurance, in addition to changes in overstay fines.

Throughout the last part of the presentation, the recently-introduced federal corporate tax (CT) was further clarified, and a comparison of transfer pricing between the UAE and other GCC countries and its interplay with VAT along with a case study served to provide the audience with a simplified-yet-detailed explanation of the corresponding taxes and amendments.

Towards the end, a networking lunch brought together the distinguished participants, offering a valuable opportunity to reflect upon the deliberations of the panel and paving the way for numerous potential partnerships.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861

E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262